# السياسة الضريبية وأثرها على التصدير


## د/ خيري عثمان فريز فرج عبد العال

دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق جامعة أسيوط

عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

**ملخص**

تتجه معظم دول العالم نحو تنمية الصادرات الصناعية وتشجيعها، للاستفادة من المزايا المتعددة التي يحققها التصدير لاقتصاديات الدول، ومن أهمها تحقيق التطور الصناعي، وذلك من خلال وضع السياسات اللازمة لتنمية الصادرات ومن بين تلك السياسات تلعب السياسة الضريبية دوراً مهماً في هذا المجال، حيث إنها تساهم إلي جانب السياسات الأخرى في التأثير علي حركة التصدير بالإيجاب أو السلب حسب الأهداف المحددة لتلك السياسة، ومن أهم ما تثيره هذه الدراسة هو البحث في مدي تأثير الضرائب وخصوصاً المزايا والإعفاءات الضريبية في تنمية الصادرات، ومدي تأثير الضرائب علي الصادرات في الحد من الصادرات، والآثار الاقتصادية المترتبة علي ذلك، وهو ما تناولته الدراسة مع نظرة تقييمية للسياسة الضريبية المصرية في هذا المجال، وعرض رؤية الدراسة في مجال سياسات دعم وتنمية الصادرات في مصر.

**Tax Policy and its impact on export**

**Prepared by**

**Dr/ Khairy Osman Feraz**

**Abstract**

Most of The world countries are directing towards industrial exports development and encourage them to make the best use of the multiple benefits of exports for the countries economics, One of the most important benefits is achieving industrial development through putting the necessary politics to develop the export one of these politics, is tax policy which plays an

important role in this field, as it contributes as well as other policies to influence the export Moving positively or negatively according to limited goals of these policies. The most important issue which raised by this study is researching the influence of tax specially the advantages and tax exemptions on export development, and the influence of tax on exports and the economic results of that, the study has discussed and dealt them with an evaluation view for the Egyptian tax policy in this field. and displaying the study vision in field of supporting and developing exports policies in Egypt.

## الكلمات المفتاحية

**السياسة الضريبية، اهداف السياسة الضريبية،** مفهوم التصدير، أنواع التصدير، فوائد التصدير، **اثار الضريبة.، التصدير، تنمية الصادرات، الضرائب على الصادرات، الضرائب وسيلة للحد من الصادرات، الضرائب وسيلة لتنمية الصادرات،السلع الأساسية، المزايا والاعفاءات الضريبية، سياسات دعم الصادرات في مصر.**

**مقدمة**

تعتبر الصادرات المحرك الأساس لعملية التنمية في أي دولة، فالتصدير أصبح في وقتنا هذا قضية حياة أو موت؛ لأن استمرار جهود التنمية رهن بزيادة القدرة علي التصدير لأسواق العالم الخارجي، كما أن السوق المحلية قد لا تستوعب كل الإنتاج الوطني في البلدان التي تحقق معدلات نمو مرتفعة، وبدون نجاح التصدير تنحصر آفاق التنمية، وتقل فرص العمالة، وتضعف الآمال في إحداث تحسين جاد في مستويات حياة الأفراد(١)، وتلك هي أخطر التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية ومنها الاقتصاد المصري، الذي يمر بظروف صعبة في الآونة الأخيرة تحتاج تكاتف الجهود ووضع السياسات المناسبة للخروج من أزمته التي يمر بها ليسترد عافيته ويتخلص من عثراته.

فتنمية الصادرات المنتجة محلياً وخصوصاً المنتجات الصناعية تعتبر قضية إستراتيجية، تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتمادعليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وان المصادرالأخرى(صادرات الموادالأولية، والبترولية )لاتتصف بالاستقرار والاستمرارية،لأجل هذا تسعى العديد من الدول النامية إلى التركيز عل سياسة تشجيع الصادرات، انطلاقاً من هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسمال سياسات في الدولة لكونه في الأساس عملية تنموية طويلةالأجل.

وتعد تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية في الوقت الراهن حيث تحتدم المنافسة بين الدول في مختلف الأسواق العالمية، كما تزدادأهمية تنميةالصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقدالأجنبي،وتحسين رصيد ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي؛ لذا كان

(١) انظر: وزارة الاقتصاد والتجارة **الخارجية المصرية، إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية**، السنة الأولي ٢٠٠١، ص ٨.، متاح علي الموقع الالكتروني التالي:

- www.tradeegypt.com/infoBank/uploads/Export%20Strategy.pdf.

التصدير أحد دعائم النهضة الاقتصادية لمعظم الدول الناشئة في العقودالماضية،وفي مقدمتها دول جنوب وشرق آسيا.

وفي مصر يمر الاقتصاد المصري حالياً بفترة صعبة نتيجة لقلة التصدير وتراجع عائدات السياحة(٢) مما أثر سلباً علي عائدات مصر من العملات الدولية الرئيسة التي تحتاجها لأداء التزاماتها المحلية والدولية، كما أن وضع مصر الراهن على خريطة التصدير العالمية يشير إلى ضرورة السعي لتحقيق طفرة في الصادرات مع الارتقاء بهيكلها وجودتها ومحتواها التقني.

كل هذا يدعو إلي اتخاذ السياسات المناسبة لدعم التصدير أو الحد منه حسب السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد، ومن السياسات التي قد تؤثر في الصادرات بالإيجاب أو السلب السياسة الضريبية التي تعد احد أدوات السياسة المالية، والتي بدورها تعد أحد عناصر السياسة الاقتصادية في الدولة، فالضرائب تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية للدولة(٣)، مما يؤهلها لأن تخلق سياسات منهجية تؤثر وتقود وتخطط في البيئة الاقتصادية، بما ينسجم مع الفلسفة الاقتصادية للدولة.

فلم يعد الهدف من الضريبة الحصول على الأموال اللازمة لمقابلة النفقات التقليدية فقط، وإنما هي أداة هامة وفعالة بيد الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها، ونتيجة لذلك فقد لجأت

---

(٢) حدث تراجع كبير في قطاع السياحة خلال عام ٢٠١٦ مما أثر علي موارد مصر من العملات الأجنبية، حيث حدث انخفاض في عدد السياح الوافدين إلي مصر، فعلي سبيل المثال انخفضت أعداد السائحين الوافدين إلي مصر خلال شهر يونيه ٢٠١٦ بنسبة 59,9 عن مثيلتها في يونيه عام ٢٠١٥ حيث بلغ عدد السياح الوافدين من كافة دول العالم عدد 328,6ألف سائح مقابل عدد 820ألف سائح خلال شهر يونيه ٢٠١٥، المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الشهرية لإحصائيات السياحة لشهر يونيه ٢٠١٦ ، متاح علي الموقع الاليكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء علي الرابط التالي:

http://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx?page_id=%2fAdmin%2fNews%2fPressRelease%2f2016728101433_999.pdf&Type=News

(٣) لمزيد من التفصيل انظر: د. سعيد عبد المنعم محمد، **دراسات في المحاسبة الضريبية**، د. ن، ٢٠٠٥، ص ٦.

العديد من الدول إلي السياسة الضريبية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وعدالة توزيع الدخول والثروات وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد القومي(٤)، وتشجيع الصادرات في ظل سياسة الإعفاءات والحوافز الضريبية.

**- أهمية موضوع البحث:**

يكتسب البحث أهميته من خلال الموضوع الذي يعالجه، وهو أثر السياسة الضريبية علي التصدير، وهو موضوع مهم نسبياً حيث إن التصدير يلعب دوراً مهماً في تحسين اقتصاديات الدول، وتوفير العملات الدولية الرئيسة في التعاملات الدولية، ويساهم في تطوير الصناعة نتيجة للمنافسة الدولية، ويزيد من فرص استخدام العمالة، وبالتالي يقلل من حجم البطالة، ومن هنا كان من المهم وجود سياسات تحكم وتوجه هذا التصدير وتدعمه وتنميه أو العكس، ومن بين هذه السياسات السياسة الضريبية التي تعد عاملاً مهماً ومؤثراً علي حركة التصدير، وزيادة القدرة التنافسية للسلع والمنتجات المحلية.

ونظراً لوجود عثرات يمر بها الاقتصاد المصري حاليا من أهمها قلة الصادرات الصناعية وانخفاض أسعار الصادرات البترولية، وتراجع السياحة(٥)، وصعوبة توفير العملة الأجنبية الرئيسة في التعاملات الدولية كالدولار، ووجود عجز في ميزان المدفوعات(٦)؛ لذا

---

(٤) راجع: د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، رسالة دكتورة، نشرت بدار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠١٤، ص ج.

(٥) انظر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، **سياسة مقترحة لتنمية الصادرات المصرية**، العدد (٢٤)، ابريل ٢٠١٠، ص ١.

(٦) بلغت الإيرادات العامة مبلغ 631,1 مليارجنيه للموازنة العامة للعام ٢٠١٧/٢٠١٦تتمثل في الإيرادات الضريبية(ضرائب الدخل والدمغة وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية)وكذلك الإيرادات من المنح الخارجية والمحلية، والإيرادات الأخر ىمن فوائض الهيئات الاقتصادية وأرباح الشركات وغيرها من الإيرادات المختلفة.

كما أن مقدرة الدولة على تغطية مصروفاتها تتمثل في مقدرة الإيرادات العامة المشار إليها والبالغة 631,1 مليار جنيه على تغطية المصروفات البالغة 936,1 مليارجنيه،أي أن الإيرادات العامة

فإن تنمية الصادرات تعد من أهم أهداف السياسة الاقتصادية المصرية في الوقت الراهن حيث تحتدم المنافسة بين الدول في مختلف الأسواق العالمية، ولدعم الاقتصاد المصري.

كما تزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي، كما أن وضع مصر الراهن على خريطة التصدير العالمية يشير إلى ضرورة السعي إلي تحقيق طفرة في الصادرات مع الارتقاء بهيكلها وجودتهاومحتواها التقني، وهذا يحتاج إلي اتخاذ سياسات مناسبة لدعم وتشجيع التصدير من أهمها السياسات الضريبية التي تركز علي الحوافز الضريبية لدعم الصادرات.

**أسباب اختيار الباحث لموضوع البحث:**

– وجود مشاكل متعلقة بمستوي وحجم الصادرات المصرية الصناعية، تستدعي البحث في السياسات الخاصة بمجال التصدير والتي تعد السياسة الضريبية من أهمها.

– قله وجود دراسات فقهية متخصصة في موضوع البحث، إذ لا يتعدى الأمر إشارات متناثرة في بعض المراجع خصوصاً في ما يتعلق بأثر الضرائب علي الصادرات.

**مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث في وجود ضعف في جانب التصدير في مصر، وهذا الضعف يؤثر سلباً علي الاقتصاد المصري، وهو ما يبرر الحاجة إلي التوجه نحو دعم وتنشيط

---

تغطىنسبة 67,4 %منحجمالمصروفاتوالباقيأو الفجوةوقدرها٣٥٠مليارجنيهتمثلمايطلقعليه العجز النقدي للموازنة العامة، وهو ما يشكل نسبة٤,٩ % من الناتج المحلى الإجمالي، **المصدر**: البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، متاح علي موقع وزارة المالية المصرية علي الرابط التالي:

-http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/PDF/Financial-Statement2016-2017.pdf

التصدير من خلال وضع السياسات المناسبة ومن أهمها السياسات الضريبية حتى يتم تحقيق طفرة في الصادرات تساهم في دعم الاقتصاد المصري، مع مراعاة وضع قيود علي الصادرات من المواد الخام بما يدعم الصناعات التحويلية المحلية، والسلع الأساسية التي تهم الطبقات الفقيرة في المجتمع.

لذا كان من الضروري تسليط الضوء على السياسة الضريبية وأثرها علي التصدير وخصوصاً فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه في دعم التصدير من خلال المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية، وكذلك دورها في الحد من التصدير وفقاً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة المصدرة.

**الهدف من البحث:**

يهدف البحث إلى ما يلي:

– التعرف على ماهية السياسة الضريبية من حيث مفهومها، وأهدافها، وأسلوب وضعها.

– دراسة أثر السياسة الضريبية على التصدير من حيث بيان دورها في دعم التصدير من خلال الحوافز والمزايا الضريبية بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية ويدعم القدرة التنافسية للدولة، ويوفر العملات الأجنبية، وكذلك دورها في تقليص التصدير ووضع قيود عليه لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية.

– محاولة معرفة مدي فاعلية الإعفاءات والحوافز والمزايا الضريبية في مجال الضرائب كعامل مؤثر في حركة التصدير.

– معرفة الأثر الاقتصادي لفرض ضرائب على الصادرات.

– تقييم السياسة الضريبية المصرية في مجال التصدير من خلال التعرف على سماتها ومدي نجاحها وصولاً إلى مقترحات فاعلة في دعم وتنمية الصادرات.

**منهج البحث:**

اعتمد هذا البحث على المزاوجة بين منهجي الاستنباط والاستقراء حيث إنهما المنهجان المناسبان في هذا المجال.

**فروض البحث:**

يتضمن البحث فحص الفرضيات التالية:

– السياسة الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية والتي تعد بدورها أحد عناصر السياسة الاقتصادية للدولة، وبالتالي فهي جزء لا يتجزأ منهما وبالتالي فلا يمكن للسياسة الضريبية أن تعمل بمعزل عن السياسات الأخرى.
– السياسة الضريبية عاملٌ مؤثرٌ في حركة التصدير إيجاباً وسلباً.
– ضرائب الصادرات تعد قيداً على التصدير.
– الصادرات تعلب دوراً مهماً في تطوير الإنتاج الصناعي للدولة وتحقق المزيد من الفوائد.

**صعوبات البحث:**

من الصعوبات التي واجهت الباحث ما يلي:
– ندرة المؤلفات والمراجع العربية وخصوصاً في مجال ضرائب التصدير.
– صعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن حجم حصيلة ضرائب التصدير في مصر وأثرها.

**خطة البحث**

بالبناء على ما تقدم فقد تعين تقسيم البحث إلي ثلاثة محاور جاء كل محور منها في مبحث مستقل علي النحو التالي:

**المبحث الأول:** ماهية السياسة الضريبية.
**المبحث الثاني:** أثر السياسة الضريبية على التصدير.

**المبحث الثالث:** تقييم السياسة الضريبية في مجال التصدير في مصر.

## المبحث الأول
## ماهية السياسة الضريبية

تتناول الدراسة في هذا المبحث بيان مفهوم السياسة الضريبية، وأهدافها، وأسلوب وضع السياسة الضريبية، توطئة لبيان أثرها على التصدير في ثلاثة مطالب مستقلة علي النحو التالي:

### المطلب الأول
### مفهوم السياسة الضريبية

تحظي الضرائب بدور محوري في تمويل الخزانة العامة للدولة، وهو دور لازم لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإحداث تغييرٍ في الأوضاع الاجتماعية(٧)، فهي أداه من أدوات السياسة المالية في مجال إعادة توزيع الدخول والثروات، وهي وسيلة فعالة في يد الدولة تستخدمها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تفوق الغرض المالي للضريبة(٨)، وذلك من خلال وضع السياسات الضريبية التي تخدم تلك الأهداف، وبناءً عليه تتناول الدراسة مفهوم السياسة الضريبية من خلال التعرض لتعريفها وتطورها وسماتها في فروع ثلاثة علي النحو التالي:

**الفرع الأول:** تعريف السياسة الضريبية.
**الفرع الثاني:** تطور السياسة الضريبية.

---

(٧) انظر:

- Diane LIM ROGERS and Alan WEIL, **Welfare Reform and The Role of tax policy**, National Tax Journal, (September 2000), Vol. L111, No.3, Part .1, p. 400.
- M. DASSESSE et P. MINNE**, Droit fiscal, Principes généraux et impôts sur les revenue**, Précis de la Faculté de droit de l'Université Libre de Bruxelles, Bruylant, 2001, p. 45.

(٨) راجع: د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ٦.

**الفرع الثالث:** سمات السياسة الضريبية.

## الفرع الأول
## تعريف السياسة الضريبية

تعرف السياسة الضريبية بأنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمتحملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة، للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع(٩).

وهناك من يعتبر أن السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية لما تحققه في مجال التنمية الاقتصادية؛ لأنها تعد عنصراً من العناصر التي تؤثر علي النشاط الاقتصادي بالإضافة إلي كل الأدوار الفعالة لكل ضريبة في الإطار العام للهيكل الضريبي من حيث أثر كل ضريبة بمجمل الدخل الوطني(١٠).

ويتفق الباحث مع الرأي(١١) الذي يري أن السياسة الضريبية تعبر عن مجموع البرامج والتدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم الربط والتحصيل الضريبي بقصد تغطية النفقات العامة منجهة،والتأثيرعلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي منجهة ثانية،

---

(٩) انظر:

- Simon James and Christopher, **The Economics of taxation**, Prentice Hall, 2000, p. 129.

– د. علي لطفي، د. محمد رضا العدل، **اقتصاديات المالية العامة**، د. ن، القاهرة ١٩٨٧، ص ٩٦.، د. المرسي السيد حجازي، **النظمالضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٨.، د. حامد عبد المجيد دراز، د. سعيد عبد العزيز عتمان، **النظم الضريبية**، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٢٠.، د. سعيد عبد العزيز عتمان، **النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٣.

(١٠) راجع: د. السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٣، ص ٤١٨.

(١١) انظر: بلال حميد، **السياسة الضريبية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٥.

وبذلك يتضح أن السياسة الضريبية مرتبطة بمعطيات النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي،وتمثل أداة تستخدمها الدولة وتكيفها لتحقيق برامج محددة ، وتنفيذ الخطط الاقتصادية المناسبة.

كما أن السياسة المالية بصفة عامة تستخدم السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة، وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي(١٢).

## الفرع الثاني
## تطور السياسة الضريبية

تتطور وتتغير السياسة الضريبية وفقاً للتطور والتغير في دور الدولة في ظل مراحل تطور الفكر الاقتصادي المختلفة، والتغير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتحول في دور الدولة من دولة الرفاهية إلي دولة المنافسة، وذلك من خلال الدور التنظيمي والرقابي للدولة في حماية التعاملات والتعاقدات وحقوق الملكية.

وبتطور دور الدولة في العصر الحديث وزيادة تدخلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أصبح للضريبة مفهوماً معاصراً يرتبط بوظيفتها كأداة مالية تمكن الدولة من هذا التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجه النشاط الاقتصادي وجهة اقتصادية معينة، وإن اختلفت درجات هذا التدخل وفق طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد، ووفق مرحلة النمو التي وصل إليها المجتمع(١٣)، وبذلك تخلت الضريبة عن حيادها التقليدي،

(١٢) راجع:

- Dolan (Edwin G.) & Lindsey (David E.), **Economics The Dryden Press**, 1991, P. 252 .

(١٣) راجع:

باعتبارها أداة لزيادة الإيرادات العامة؛ لتصبح أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة(١٤).

وتختلف السياسة الضريبية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية؛ حيث إن الدول المتقدمة تسعي لاستخدام السياسة الضريبية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات التي تحدثها عملية التنمية الاقتصادية، في حين إن الدول النامية تسعي لاستخدم الضرائب باعتبارها وسيلة أساسية لتحقيق تراكم رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية(١٥).

وتحرص السياسة الضريبية في الدول المتقدمة بشدة علي تحقيق التوظف، والتشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، وللموارد الاقتصادية والبشرية، بينما تتجه السياسة الضريبية في الدول النامية نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستويات الدخول وتحقيق الرفاهية، مما يتطلب حفز وتشجيع الاستثمار ورفع الكفاءة الإنتاجية وترشيد الاستهلاك؛ لذا فإن السياسة الضريبية في تلك الدولة غالباً ما توصف بأنها فن استخدام الممكن أكثر منها السعي وراء الأمثل(١٦).

وقد مرت السياسة الضريبية في مصر بعدة تطورات تعكس التطورات التي لحقت بالمجتمع المصري، سواء أكان ذلك علي المستوي الاقتصادي، أم كان علي المستوي السياسي، وبدأت السياسة الضريبية تلعب دوراً مهماً علي مسرح الحياة الاقتصادية خاصة مع

---

- Charles K. Rowley, **The political Economy of the Minimal State**, Edward Elgar, United Kingdom, 1996, p. p 810 - 818.

(١٤) انظر: د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ٩.

(١٥) راجع:

-Martin Feldistein, **The Effects of Taxation on Capital Accumulation**, National Bureau of Economic Research, 1987, p.205.

(١٦) لمزيد من التفصيل انظر:

- Vito Tanzi and Howell Zee, **Tax policy for Developing Countries**, Economic Issues Series, No 27, (IMF), Washington, USA, March 2001, p. 2.

بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي في أواخر السبعينيات والتي صاحبها صدور العديد من القوانين الاقتصادية لمواكبة عملية الإصلاح الاقتصادي كان أحدثها في مجال الضرائب المباشرة قانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وقانون الضرائب العقارية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨، وفي مجال الضرائب الغير مباشرة قانون الضريبة علي القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، وقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته وكان أحدثها التعديل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٥(١٧).

## الفرع الثالث
## سمات السياسة الضريبية

تسعي السياسة الضريبية إلي تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؛ لذا فهي تتسم بعدة سمات من أهمها ما يلي(١٨):

– أنها مجموعة متسعة ومتكاملة من البرامج والسياسات، مما يستدعي ترابط وتناسق مكونات السياسة المالية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

---

(١٧) لمزيد من التفصيل بشأن تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في مصر راجع: د. صلاح حامد، **الوسيط في شرح أحكام قانون الضريبة علي الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، دراسة مقارنة**، دار النهضة العربية القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢١ – ٣٦.

(١٨) لمزيد من التفصيل انظر: د. المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص ٨.، د. حامد عبد المجيد دراز، **السياسة المالية**، مركز إسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٦٠ وما بعدها.، د. سعيد عبد العزيز عتمان، د. شكري رجب العشماوي، **اقتصاديات الضرائب (سياسات – نظم – قضايا معاصرة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٣٢٢.، مؤيد ساطي جودت حمد الله، **دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٥، ص ٣١– ٣٢.، د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ١٠.

– السياسة الضريبية تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها، وتشمل السياسة الضريبية كافة الإيرادات الضريبية للدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

– تعد السياسة الضريبية أداةً من أدوات السياسة المالية، وجزءاً مهماً من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعي إلى تحقيق أهدافها، وبالتالي فهي تعتبر مرآة عاكسة لدور الدولة.

– السياسة الضريبية باعتبارها أحد عناصر السياسة الاقتصادية للدولة تؤثر وتتأثر بتطور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لذا يلزم أن تتفق أهداف السياسة الضريبية مع أهداف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

## المطلب الثاني
## أهداف السياسة الضريبية

تتحدد أهداف السياسة الضريبية تبعاً للنظام الاقتصادي المتبع، وكذلك البنيان السياسي والاجتماعي في الدولة(١٩)، ولا تقتصر أهداف السياسة الضريبية علي الأغراض المالية فقط وإنما تشمل أيضاً أهدافاً أخري اقتصادية واجتماعية وسياسية، تهدف جميعها إلي تحقيق الأهداف العامة للدولة، وهو ما تتناوله الدراسة علي النحو التالي:

**الفرع الأول:** الأهداف المالية للسياسة الضريبية.

**الفرع الثاني:** الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية.

**الفرع الثالث:** الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية.

**الفرع الرابع:** الأهداف السياسية للسياسة الضريبية.

### الفرع الأول
### الأهداف المالية للسياسة الضريبية

تعد الضرائب أهم مصدر لتمويل النفقات العامة، وإقامة المشروعات العامة، وبصفة خاصة في الدول النامية، حيث تساهم في تمويل السياسات الاقتصادية لحل مشكلة التخلف الاقتصادي في تلك الدول(٢٠).

فالإيرادات المالية عصب الحياة الذي يجعل الدولة بكافة مؤسساتها تقوم بممارسة أعمالها المقدمة للأفراد في المجتمع، حيث تساهم الإيرادات الضريبية في موازنة الدولة

---

(١٩) لمزيد من التفصيل راجع: د. صلاح حامد، **التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية الاقتصادية ودور السياسة الضريبية في تحقيقه – دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس، ٢٠١٤، ص ٣٥.

(٢٠) لمزيد من التفصيل انظر: د. عبد الهادي محمد مقبل، **نظرية الضريبة**، مكتبة جامعة طنطا، ٢٠٠٣، ص ٥٨ –٥٩.، د. محمد دويدار ، د. أسامة الفولي، **النظام الضريبي بين النظرية والقانون المالي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٦٠.

مساهمة فعالة لا يستهان بها، مما يجعل الدول تهتم بتلك الإيرادات الضريبية، ومحاولة توظيفها لخدمة السياسة الاقتصادية، وبالتالي تعتبر الحصيلة الضريبية مورداً مالياً لا غنى عنه لمواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها الدولة(٢١).

وتعتمد معظم الدول علي مجموعة من الإجراءات والسياسات الضريبية؛ بهدف زيادة حجم الإيرادات العامة، ومواجهة العجز المتزايد والمستمر في الموازنة العامة، ومن تلك الإجراءات ما يلي(٢٢):

١- الزيادة التدريجية – على مراحل زمنية – في معدلات الضرائب المفروضة.
٢- فرض ضرائب وتحصيل رسوم جديدة على بعض الموارد والإيرادات المالية غير المستغلة.
٣- تطوير وتحديث الهياكل الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي.
٤- فرض الضرائب على المعاملات والوقائع التي يكون الطلب عليها غير مرن أو مرناً نسبياً، وذلك ضماناً لنسبية حصيلتها وعدم تناقصها، وكذلك المعاملات والوقائع الأكثر شيوعاً من أجل زيادة الحصيلة.

---

(٢١) اتسم النظام الضريبي المصري بتغليب الاعتبارات المالية الخاصة بتمويل الخزانة العامة، علي اعتبارات العدالة في توزيع الأعباء الضريبية، حيث شكلت الضرائب غير المباشرة الركيزة الأساسية لحصيلة الضرائب بنوعيها (مباشرة وغير مباشرة) والتي تأتي من الضريبة علي القيمة المضافة، والضرائب الجمركية، وضرائب الدمغة، حيث ساهمت هذه الضرائب بما لا يقل عن ٥٦% في المتوسط من إجمالي حصيلة الضرائب في مصر، المصدر: د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ١٢-١٣.

(٢٢) راجع:

- Shirley Dennis, Escoffier Karen A. Fortin, **Taxation for decision Makers**, 2006, Pearson Prentice hall, P 3.

- Editor Howell H, **Taxing, The Financial Sector, Concepts, Issues, and Practices**, Editor Howell H. Zee, International Monetary Fund, 2004, P 18.

مثبت في: د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ١٤.

٥- الاعتماد بدرجة أكبر علي الضرائب غير المباشرة.
٦- المحافظة على الوعاء الضريبي، والعمل على تنمية وتهيئة الظروف لنجاحه، حتى تكثر مخرجاته ويزيد عطاؤه.
٧- تناسب العبء الضريبي، حتى يحقق أكبر قدر من الحصيلة.

وقد اختلف الرأي بشأن حالة حدوث تعارض بين الهدف المالي للضريبة والأهداف الأخرى، حيث ذهب رأي إلي أنه إذا حدث تعارض بين الهدف المالي للضريبة مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فانه يجب أن تكون الأولوية للهدف المالي، حتى تتمكن الدولة من تنفيذ وتحقيق باقي أهداف السياسة الضريبية، إذ تعد الضرائب المورد الأساس للإيرادات العامة في الدول النامية(٢٣).

وذهب رأي أخر إلي خلاف ذلك بالقول إن الأهداف الأساسية للضريبة متكاملة وان التعارض يكون في حالات محدودة ويجب إعطاء الأولية للأهداف الأخرى علي الهدف التمويلي، فليس من الضروري أن تكون الضريبة أفضل الوسائل في جميع الظروف السياسية والاقتصادية، فللدولة أن تختار بين مواردها العديدة من قروض ورسوم وفائض قطاع عام إلي آخره(٢٤).

ويري الباحث أنه في حال التعارض بين أهداف السياسة الضريبية فإنه يتعين على واضع السياسة الضريبية أن يحاول التوفيق والمواءمة بين تلك الأهداف وتغليب الهدف الذي

(٢٣) انظر: شريف رفاعي عبد الحميد، **دور الإعفاءات الضريبية وتأثيرها في اتخاذ قرارات الاستثمار في مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٧م**، رسالة ماجستير، تجارة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ٢١.، د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ١٢.

(٢٤) راجع: د. عبد الكريم صادق بركات، د. يونس أحمد البطريق، **المالية العامة**، الدار المصرية الحديثة، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ٧٧.، د. عبد الله الصعيدي، **الضرائب والتنمية دراسة لدور الضرائب علي الدخل في تمويل الإنفاق العام في مصر**، دلي النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٨١.

يحقق أفضل النتائج التي تصب في صالح الدولة والمجتمع سواءً أكانت مالية أم اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية.

## الفرع الثاني
## الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية

تسعالسياسة الضريبية إلي تحقيق أهداف اجتماعية متعددة؛ من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخول، والقضاء على الطبقية في المجتمع، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي(٢٥):

**١- إعادة توزيع الدخول بين الإفراد:**

يتم ذلك من خلال استخدام السياسة الضريبية في وضع شرائح تصاعدية للضريبة(٢٦) في ضريبة الدخل، وفرض ضرائب عالية على السلع الكمالية والترفيهية... الخ في الضرائب غير المباشرة، ويعد إعادة توزيع الدخل القومي من أهم أهداف السياسة الضريبية؛ لأنه يساهم

(٢٥) انظر: دلال عيسي موسي مسيمي، **السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية – فلسطين، ٢٠٠٦، ص ٨٦ وما بعدها.

(٢٦) لمزيد من التفصيل بشأن محددات فرض الضريبة التصاعدية راجع:

- Friedrich Heinemanny and Tanja Hennighausen, **Don't Tax Me? Determinants of Individual Attitudes Toward Progressive Taxation**, Discussion Paper No. 10-017,Center For European Economic Research, March 2010, P.13. Available online at: ftp://ftp.zew.de/pub/zew-docs/dp/dp10017.pdf, Last viewed: 31.07.2016.

في الحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع، ويتيح الفرصة المتكافئة لأفراد المجتمع، ويحقق العدالة الاجتماعية(٢٧).

وبذلك تكون الضريبة وسيلة لتوزيع الأعباء توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع، وفقاً للمقدرة التكليفية لكل فرد، لتشمل جميع المنتفعين بالخدمات العامة دون استثناء، ووسيلة لتخفيف العب عن الطبقات الفقيرة محدودة الدخل(٢٨)، من خلال الإعفاءات الضريبية، أو تقديم الإعفاءات الضريبية للمنظمات والهيئات والجمعيات التي تقوم بأعمال خيرية لا تهدف إلي تحقيق ربح، مع زيادة الدعم الحقيقي لمحدودي الدخل(٢٩).

**٢- معالجة مشكلة أزمة السكن:**

تستخدم السياسة الضريبية في هذا المجال الإعفاءات الضريبية على رأس المال المستثمر في قطاع الإسكان أو من خلال تخفيض الضرائب على الأراضي الموجود بها وحدات سكنية، حيث يشجع ذلك الأفراد على بناء وحدات سكنية للاستفادة من هذا الإعفاء، كما يمكن استخدام السياسة الضريبية لحل أزمة السكن من خلال فرض ضرائب مرتفعة على الوحدات الخالية غير المؤجرة، مما يدفع ملاكها إلي تأجيرها لتجنب دفع ضرائب عالية(٣٠).

**٣- توجيه سياسة النسل:**

---

(٢٧) انظر: د. عبد الهادي محمد مقبل، **الإعفاءات للأعباء المعيشية والعائلية بين الجمود والتطوير – دراسة في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٣ وما بعدها. ٨١.

(٢٨) راجع: د. رمضان صديق محمد، **الوجيز في المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، د. ت، ص ٢٩١.

(٢٩) انظر: د. معوض السيد محمد خليل، **الساسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ١٩- ٢٠.

(٣٠) راجع: دلال عيسي موسي مسيمي، **السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**، مرجع سابق، ص ٨٦.

تعاني كثير من الدول من مشكلة عدد السكان ارتفاعاً أو انخفاضاً، وهنا تلعب السياسة الضريبية دورها، ففي الدول التي تعاني من ارتفاع في عدد سكانها تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة بشكل يتناسب مع عدد أفراد الأسرة، أو عن طريق قصر الإعفاء الضريبي للممول المتزوج ويعول أولادا علي عدد معين من الأولاد يجب أن لا يزيد، أو محاربة الشركات العائلية من خلال عدم الاعتراف بالشركات التي تنشأ بين الزوجين وأولادهما القصر(٣١).

أما الدول التي تعاني من نقص في عدد سكانها تخفض الضريبة المفروضة على الأفراد وتزيد من الإعفاءات الضريبية وتقديم الحوافز التي تشجع الأفراد على الإنجاب، فمثلاً بعض من دول أوروبا والبلدان الاسكندينافية الراغبة في تشجيع النسل تستخدم الضريبة كوسيلة في الإكثار من عدد السكان، وذلك بتقسيم الضريبة على الدخول إلى أجزاء متساوية بقدر عدد أفراد الأسرة، ومعاملة كل جزء بشكل مستقل سواء من حيث التصاعد أو من حيث الإعفاء، أو إعفاء بعض الدخول الفردية بنسبة متصاعدة مع عدد الأولاد ضمن حدود معينة(٣٢).

**٤- تجنب المظاهر الاجتماعية السيئة:**

تساهم السياسة الضريبية في تجنب المظاهر الاجتماعية السيئة مثل: التدخين وشرب الكحول – التي تضر بصحة الأفراد، وتحرمها الديانات السماوية، وكذلك المنشآت التي تتيح أنشطةً غير مرغوب فيها مثل الملاهي الليلية وحفلات الرقص ونوادي القمار، ويمكن من

(٣١) انظر: د. رمضان صديق محمد، **الوجيز في المالية العامة**، مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٣٢) راجع: د. مني عبد الشافي توفيق، **السياسة الجمركية ومدي تحقيقها للعدالة الضريبية – دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه، حقوق الزقازيق، ١٩٩٦، ص ١٣٢.، دلال عيسي موسي مسيمي، **السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**، مرجع سابق، ص ٨٧.

خلال استخدام السياسة الضريبية الحد من انتشارها، وذلك عن طريق فرض ضرائب مرتفعة على صنعها وبيعها، وفرض ضرائب جمركية مرتفعة على استيرادها(٣٣).

## الفرع الثالث

## الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية

تستخدم الضريبة لتوجيه السياسة الاقتصادية للدول، ولحل الأزمات التي قد تتعرض لها؛ وذلك بقيام الحكومات بتشجيع فروع الإنتاج الضرورية، ومعالجة دورات الكساد والركود، ومحاربة التكتل والتمركز في بعض القطاعات الإنتاجية، ومن ذلك ما يلي:

**١- استخدام الضريبة لتشجيع بعض النشاطات الإنتاجية:**

تشجع الضريبة بعض النشاطات الإنتاجية من خلال القيام بإعفاءات للقطاعات الاقتصادية مثل قطاع السياحة والزراعة والصناعة بما يؤدي إلي زيادة الحافز علي الاستثمار في هذا القطاع، وزيادة الإنتاج في هذا النشاط(٣٤).

**٢- استخدام الضريبة لمعالجة الركود الاقتصادي:**

الدورات الاقتصادية من ركود ورخاء من سمات النظام الاقتصادي المعاصر، وهي بدورها تؤثر على الاقتصاد الوطني، فتستخدم الضرائب من قبل الحكومات في فترة الركود والانكماش لإنعاش الاقتصاد من خلال تخفيض ضريبة الدخل، وتخفيض معدلات الضرائب الغير مباشرة وخصوصاً تلك المتعلقة بالحاجات الأساسية للمواطنين،أما في فترة الازدهار يمكن استخدام الضريبة كوسيلة اقتصادية وذلك بتقليل الإنفاق الحكومي، ورفع الضرائب على الدخول وعلى السلع؛ لتخفيض القوة الشرائية عند الأفراد، وكبح الإنفاق الخاص، وتخفيض

---

(٣٣) انظر: د. عبد الحفيظ عبد الله عيد، د. عرفات التهامي إبراهيم، **مالية الدولة**، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠١/٢٠٠٢، ص ٢٦١.

(٣٤) راجع: د. السعيد محمد شعيب، **دراسة انتقالية لأحكام التشريع الضريبي (الضريبة الموحدة، الضريبة علي أرباح الشركات)**، د. ن، ٢٠٠٠، ص ١٩.

الضرائب على رأس المال والادخار؛ لتعطي دفعاً للمشاريع الإنتاجية من اجل زيادة إنتاجها وانخفاض الأسعار(٣٥).

**٣- استخدام الضريبة لمنع التمركز في المشاريع الاقتصادية:**

تسعى معظم الشركات إلى الاندماج مع بعضها مما يجعلها قوية ومحتكرة في السوق، وهذا يؤدي إلى التمركز في المشاريع الاقتصادية، ويمكن استخدام الضريبة كوسيلة لمحاربة هذا التمركز، وذلك عن طريق فرض ضرائب خاصة على اندماج الشركات التي تتجه نحو التمركز، وفرض ضرائب في كل مرحلة من مراحل الإنتاج في الشركات المتجهة نحو التكتل، مما يزيد من تكلفة السلعة المنتجة، ويحد بالتالي من التكتل في النشاط الاقتصادي، حيث إن التكتل واحتكار السوق يجعل الشركة تقوم برفع الأسعار أكثر من اللازم بما يضر بمصلحة المستهلكين، كما قد يودي ذلك إلي رواج السلع المثيلة المستوردة كما هو الحال في البضائع والسلع الصينية التي تنافس في الأسواق المحلية بقوة وبشكل لم يسبق له مثيل، وهنا تأتي أهمية السياسة الضريبية لحماية الصناعات والإنتاج والنشاط المحلي، وذلك عن طريق فرض ضرائب عالية جداً على أنواع ومصادر البضائع المنافسة للبضائع المحلية من أجل تشجيع الاقتصاد المحلي.

**٤- استخدام الضريبة لتشجيع الادخار والاستثمار:**

يتم ذلك باستخدام الإعفاءات الضريبية، أو تخفيض الضريبة على الودائع في صناديق الادخار أو أي استثمار مالي يدعم الاقتصاد الوطني، وتشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها من المنافسة الأجنبية(٣٦).

---

(٣٥) انظر: دلال عيسي موسي مسيمي، **السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**، مرجع سابق، ص ٨٨.، د. ماجدة أحمد إسماعيل شلبي، **المالية العامة واقتصاديات الرفاهية ودور الدولة في تحقيق الكفاءة التخصصية للموارد**، حقوق بنها، ٢٠١٢، ص ٢١٠.، د. معوض السيد محمد خليل، **الساسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ١٧.

**٥- استخدام السياسة الضريبية في معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة:**

تستخدم السياسة الضريبة كأداة لمعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة ومنها مشكلة التخلف الاقتصادي، ومشكلة التضخم، ومشكلة البطالة(٣٧)، وتلعب دوراً هاماً في وظائف الحكومة، وذلك علي النحو التالي:

تستخدم السياسة الضريبة كأداة لمعالجة التخلف الاقتصادي من خلال وضع خطة اقتصادية شاملة، بحيث تستخدم فيها أدوات السياسة الاقتصادية لمعالجة هذه الظاهرة، ومنها السياسة الضريبية باستخدام الضريبة كأداة لتحقيق التنمية من خلال استخدام السياسة الضريبية فيما يلي(٣٨):

١- التأثير الايجابي على الاستهلاك وزيادته وتحويل موارده إلي الاستثمار.
٢- تحفيز الادخار والذي بدوره يؤدي إلي زيادة الاستثمار.
٣- تشجيع وتمويل الاستثمار العام من خلال العمل على تحويل الموارد من أيدي المواطنين إلي يد الدولة.
٤- توجيه الاستثمار بحيث يتم الاهتمام بالاستثمارات الإنتاجية والمتخصصة بالاعتماد على خطوط إنتاجية متنوعة.
٥- تقليل الفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع، وإعادة توزيع الدخل القومي بين الأفراد.

---

(٣٦) راجع: د. إسماعيل فاروق كامل، **الآثار المالية لتطبيق الضريبة الموحدة في مصر – دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي**، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس، ٢٠٠٩، ص ٩٥.

(٣٧) لمزيد من التفصيل انظر: مؤيد ساطي جودت حمد الله، **دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين**، مرجع سابق، ص ٨٧ – ٩٠.

(٣٨) راجع: د. أمين عبد الفتاح سلام، **السياسة الضريبية للدول المتخلفة**، دار النهضة العربية، ١٩٧٠، ص ٥٥ وما بعدها.

وتستخدم السياسة الضريبة كأداة لمعالجة مشكلة التضخم، من خلال زيادة مبلغ الضريبة بهدف امتصاص القوة الشرائية لدي الأفراد، وهذا بدوره يؤدي إلي انخفاض مستوي الطلب الكلي علي السلع والخدمات، وبالتالي يؤدي إلي انخفاض أسعار المنتجات(٣٩).

وتستخدم السياسة الضريبية كأداة لمعالجة مشكلة البطالة من خلال اختيار رقم مستهدف للبطالة بحيث يكون معدل البطالة الأدنى المرغوب فيه يتساوى مع معدل البطالة الاحتكاكية، ومن خلال حساب الناتج القومي الممكن، وتحديد الناتج القومي الفعلي مقارنة بالناتج القومي مما يساعد في تحديد الفجوة بينهما، ومحاول تقليلها بتخفيض معدل الضريبة أو رفع معدلها حسب الأحوال(٤٠).

وتلعب الضرائب دوراً هاماً في وظائف الحكومة المتمثلة في التغلب علي عدم كفاءة نظام السوق في توزيع الموارد الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل والثروة لدفعهما نحو التوزيع الأمثل الذي يحقق العدالة والمساواة الاجتماعية، والسيطرة علي التقلبات الدورية في الاقتصاد وضمان مستوي عال من التشغيل، واستقرارالأسعار(٤١).

(٣٩) انظر: د. نبيل الروبي، **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، د.ت، ص ١٩.

(٤٠) راجع: د. المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية المقارنة بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص ٤٠ وما بعدها.

(٤١) انظر:

- Simon. James & Christopher Nobes, **The Economic of taxation, principles, policy and practice** , seventh Edition Pearson Education Ltd Prentice Hall, Edinburg, 1999 / 2000, p . 8.

## الفرع الرابع
## الأهداف السياسية للسياسة الضريبية

تنعكس الاتجاهات السياسية للدولة علي نظامها الضريبي، وتجعلها تستخدم سياستها الضريبية لتحقيق أهدافها السياسية، فقد تسبغ علي علاقتها الاقتصادية مع بعض الدول معاملة ضريبية متميزة؛ ترغيباً لهذه الدول في الانضمام إلي معسكرها السياسي، ومحاباة السلع القادمة منها، وعرقلة أو منع السلع القادمة من الدول التابعة لمعسكر سياسي آخر(٤٢).

وقد تستخدم الدولة السياسة الضريبية لتحقيق هدف سياسي معين مع دولة أخرى، كفرض ضرائب جمركية على منتجات هذه الدولة أو الامتناع عن استيراد منتجاتها، ومثال ذلك الوضع القائم حاليا من إغراق الأسواق المحلية في معظم الدول بالبضائع والمنتجات الصينية، وهنا تأتي أهمية السياسة الضريبية لتشجيع المشاريع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وفرض رسوم إغراق، وضرائب عالية على السلع المستوردة لحماية الصناعات المحلية وتشجيعها على الاستمرار والنهوض بالاقتصاد المحلي.

وقد تستخدم الدولة السياسة الضريبية بهدف تقوية وتثبيت مركزها التجاري والتنافسي في الأسواق العالمية، وذلك من خلال قيامها بفرض ضرائب علي بعض السلع والمنتجات المصدرة للخارج لتقليلها وبالتالي دعم قدرتها التنافسية، أو الإعفاء من الضريبة علي الصادرات والواردات من دول منطقة أو إقليم معين بهدف إيجاد اتحاد أو تكامل أو تكتل اقتصادي بين دول تلك المنطقة أو الإقليم، مما يكون له انعكاساته القوية علي سياسة دول

(٤٢) راجع: د. سعيد الخضري، **النظرية الاقتصادية الغربية – الجزء الرابع – الاقتصاد المالي – دراسة في دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢١٣.، د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ٢٢.

التكامل الاقتصادي في مواجهة باقي الدول الأخرى، ومن أبرز الأمثلة للتكتلات الاقتصادية في وقتنا هذا السوق الأوربية المشتركة، ودول الاتحاد الأوربي(٤٣).

وقد تلعب الضريبة دوراً في المجال السياسي بين الدول، حسب قوة الروابط والعلاقات بين الدول وخصوصا في المجال الدبلوماسي(٤٤)، ومثال ذلك في مصر إعفاء احتياجات القنصليات والمفوضيات الأجنبية من أثاث وأدوات منزلية وأمتعة شخصية...الخ من ضريبة المبيعات، وذلك بقصد الاستعمال الشخصي أو الرسمي، وكذلك إعفاء أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب من الضريبة طبقاً لما جري عليه العرف الدولي، وبشرط المعاملة بالمثل(٤٥).

وبعد هذا العرض الموجز لأهداف السياسة الضريبية تجدر الإشارة إلي أن تلك الأهداف هي أهداف عامة لأي سياسة ضريبية ولكن أهميتها النسبية تختلف من دولة إلي أخري، وفي الدولة ذاتها من وقت لآخر وفقا لطبيعة الظروف الخاصة بكل منها، واختلاف الفلسفة الاقتصادية التي تتبناها هذه الدول(٤٦).

وتحقيق هذه الأهداف يتم من خلال النظرة التكاملية لمكونات السياسة الضريبية، التي تساهم بفعالية في مواجهة التناقضات التي قد تظهر في الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها، مما يتعين معه ضرورة قيام القائمين علي تصميم القوانين الضريبية بمراعاة أهداف السياسة الضريبية جميعها، والتنسيق بينها بما يحقق الصالح العام، مع مراعاة الواقع

---

(٤٣) انظر: د. عبد الهادي محمد مقبل، **دور الضرائب غير المباشرة في تنمية اقتصاديات الدول الآخذة في النمو مع التطبيق علي مصر**، رسالة دكتوراه، حقوق طنطا، ١٩٨٨، ص ٦٣٢.

(٤٤) لمزيد من التفصيل راجع: د. إسماعيل عبد الرحيم شلبي، **اقتصاديات المالية العامة**، حقوق الزقازيق، د. ت، ص ١٧٢.

(٤٥) انظر: د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٤٦) راجع: د. سعيد عبد العزيز عتمان، **النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)**، مرجع سابق، ص ١٢.

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ستعمل في ظله السياسة الضريبية وتتأثر به وتؤثر فيه، مع مراعاة عدم فصل دور السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها عن جوانب السياسة المالية الأخرى، كسياسة الإنفاق العام، وسياسة القروض العامة وغيرها(٤٧).

## المطلب الثالث
## أسلوب إعداد السياسة الضريبية

لكي يتم إعداد السياسة الضريبية بكفاءة تساهم في تحقيق أهدافها لابد لمن يقوم بإعدادها ورسمها أن يتبع أسلوبا معيناً يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي كما يلي(٤٨):

**أولاً – تحديدالهدف من وضع السياسة الضريبية:**

قبل تحديد هدف أي سياسة ضريبية،لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها،وحتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فعلي سبيل المثال لمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ،ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب، وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربةهذا التضخم، ووضع السياسة الضريبية المناسبة لمحاربة التضخم، إلي جانب الوسائل الأخرى التي يمكن أن تستخدم للحد من التضخم.

(٤٧) انظر في ذات المعني: د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ٢٣ – ٢٤.

(٤٨) راجع: د. جودةعبدالخالق،**الاقتصادالدولي**،دارالنهضة،القاهرة، 1983 ،ص157 .

**ثانياً- تحديدالبدائل المناسبة:**

يلزم تحديد البدائل المناسبة بهدف تحقيق الهدف المنشود من رسم السياسة الضريبية، فمن الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر، ففي حالة التضخم (المثال السابق) فإن راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل: فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض، أوخفض الإنفاق الحكومي، وقد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض المعروض النقدي.

**ثالثا- تحليل البدائل:**

يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلاً دقيقاً، مع تحديد ما سوف يترتب على كل سياسة من آثار،ففى ظاهرة التضخم مثلاً يجب تحليل ومعرفة ما الآثار المترتبة على فرض ضريبة معينة، وما الآثار المترتبة علي خفض الإنفاق العام،وما الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول، وماعليه إلا أن يختار الحل المناسب منها، كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية التي نتجت من تطبيق هذا الحل في الماضي، وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة، أو يبحث عن سياسة أفضل، وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية يصل إلي الخطوة الأخيرة والمتمثلة فياتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة.

## المبحث الثاني
## أثر السياسة الضريبية علي التصدير

تلعب السياسة الضريبية إلى جانب السياسات الأخرى دوراً مهماً في تحفيز التصدير أو التقليل أو الحد منه حسب مصلحة البلد التي يتم التصدير منها، فواضعوا السياسة الضريبية يضعون في حسبانهم عند وضع السياسة الضريبية المتعلقة بالتصدير قطاعات التصدير التي تحتاج إلي دعم وتحفيز بما يدعم الاقتصاد القومي، وكذلك يضعون في حسبانهم قطاعات التصدير التي يلزم الحد من تصديرها؛ نظراً لما قد يترتب عليه وضع قيود علي الصادرات من فوائد للدولة المصدرة.

وحيث إن التصدير يمثل أهمية كبري لاقتصاديات معظم الدول؛ لذا تتناول الدراسة أهمية التصدير توطئة لبيان أثر السياسات الضريبية كعامل مؤثر في التصدير، في مطلبين متتابعين على النحو التالي:

**المطلب الأول:** أهمية التصدير للاقتصاد القومي.
**المطلب الثاني:** السياسة الضريبية كعامل مؤثر في التصدير.

## المطلب الأول
## أهمية التصدير للاقتصاد القومي

تعد الصادرات محركاً هاماً للنمو والتنمية، وتحتل مكاناً هاماً في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، خصوصاً في ضوء ما يسفر عنه الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تفصل الدول الصناعية المتقدمة عن الدول النامية بعد بروز نتائج سيئة لبعض السياسات التي كانت منتهجة في بعض الدول النامية، ويتعلق الأمر بسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي حيث أدتا إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف القدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية؛ وتتناول الدراسة أهمية التصدير وأنواعه توطئة لبيان فوائده في ثلاثة فروع مستقلة علي النحو التالي:

**الفرع الأول:** مفهوم التصدير.
**الفرع الثاني:** أنواع التصدير.
**الفرع الثالث:** فوائد التصدير.

### الفرع الأول
### مفهوم التصدير

يعرف التصدير بأنه قدرة الدولة وشركاتهاعلى تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى؛ بغرض

تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيم مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا ت جديدة وغيرها(٤٩).

كما يعرف التصدير بأنه:"تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها للخارج بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في البلد، وتمثل الصادرات انفتاحا أجنبياعلى السلع والخدمات المنتجة داخل البلد المُصدر،الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد، وتصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي عن طريق أثر المضاعف"(٥٠).

## الفرع الثاني
## أنواع التصدير

يمكن تقسيم التصدير إلى ثلاثة أنواع علي النحو التالي:

**١- التصديرالمباشر:**

ويعني دخول المصدر(٥١) سواء أكان شركة أم فرداً بصورة مباشرة في عمليات التصدير مع تحمله كلف الاستثماروالمخاطرة مفترضاً أن العوائد المتحققة من وراء دخوله

(٤٩) انظر :فريدالنجار ،**التصديرالمعاصروالتحالفات الإستراتيجية**،الدارالجامعية،الإسكندرية، 2008،ص 15.

(٥٠) راجع:

- Kada Akacem, **comptabilities, nationale**, opu, Alger, 1990, p138.

، مثبت في: حمشه عبد الحميد، **دورتحريرالتجارةالخارجيةفيترقيةالصادراتخارجالمحروقات فيظل التطوراتالدوليةالراهنة –دراسةحالةالجزائر**، رسالة ماجستير، كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير – جامعةمحمدخيضربسكرة، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٥٠.

(٥١) يشترط لمزاولة نشاط التصدير في مصر أن يكون المصدر مقيداً في السجل المعد لذلك بوزارة التجارة وفقاً لنص المادة الرابعة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ( نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٩ في ١٩٧٥/٩/٢٥) والتي تنص علي أنه "لا يجوز مزاولة التصدير إلا لمن

المباشر يغطى تكاليف الاستثمار، فضلاعن رغبته في عدم إعطاءحصة من عوائدها المتحققةإلى الوسطاء(٥٢).

**٢- التصدير غير المباشر:**

يتم التصدير غير المباشر من خلال أن يقوم الوسطاء (وكلاء البيع أو وكلاء التصدير) بشراء المنتج مباشرة من المصنع، ومن ثم إعادة بيعه إلى دولة أجنبية وتحت اسم وكيل البائع أو وكيل التصدير، وعليه فإن المصدرين غير المباشرين ليس لديهم اتص المباشر مع المستهلكين في الأسواق الأجنبية(٥٣).

**٣- التصديرالمشتركأوالمنظم:**

هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام مشترك للتصدير معاً، وهو يشكل أسلوباً فريدا ًفي تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات بالاشتراك في تنظيم معين لتحسين أنشطتها التصديرية (٥٤).

---

يكون اسمه مقيداً في السجل المعد لذلك بوزارة التجارة ويشترط فيمن يقيد اسمه في السجل المشار إليه أن يكون من احدي الفئات الآتية: ١- شركات المساهمة المتمتعة بجنسية جمهورية مصر العربية والتي يوجد مركزها الرئيسي فيها.، ٢- المؤسسات العامة والجمعيات التعاونية واتحاداتها، ٣- الأفراد والشركات الذين تتوافر فيهم الشروط التي يصدر بها قرار من وزير التجارة ويستثني من القيد في سجل المصدرين كل من يقوم بتصدير سلع للاستعمال الشخصي".

(٥٢) انظر: ثامرالبكري،**التسويق (أسسومفاهيممعاصرة)**،داراليازوريالعلميةللنشروالتوزيع،عمان،الأردن،الطبعةالعربية، 2006 ،ص280 .

(٥٣) راجع: نظاممومسسويدان،**التسويقالمعاصر (بمفاهيمجديدةطرأتبعدعامي 2004 و 2007)**،دارالحامدللنشروالتوزيع،عمان،الأردن،الطبعةالأولى، 2010 ،ص ٣٩١.

(٥٤) انظر :رضوانالمحمودالعمر ،**التسويقالدولي**،داروائللنشروالتوزيع،عمان،الأردن،الطبعةالأولى، 2007 ،ص141 .، الجبارية كحيلي، **دورإستراتيجيةالتصديرفيتحسينالأداء المؤسسي دراسةحالةمؤسسةحدودسليملتوضيبوتصديرالتمور - طولقةبسكرة**، رسالة ماجستير، **كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير**، جامعةمحمدخيضر – بسكرة، ٢٠١٥، ص ١٣.

## الفرع الثالث
## فوائد التصدير

يمثل نشاط التصدير أهمية كبري في اقتصاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، ويعتبر وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، وطريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة(٥٥).

ومع دخول العالم في عصر العولمة، وانفتاح الأسواق العالمية وازدياد حدة المنافسة أصبح من الضروري التوسع في عمليات التصديرلما تحققه من فوائد من أهمها ما يلي:

١- تحقيق النمو الاقتصادي القومي، وتخفيض حجم البطالة، وزيادة حجم العمالة الماهرة، والاستفادة من المستويات الأعلى في التكنولوجيا.
٢- يعد التصدير مصدراً رئيساً للنقد الأجنبي، الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من ناحية، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من ناحية أخري.
٣- يؤدي التصدير إلي تطور الصناعات عموماً وإلي تطور الصناعات غير التصديرية خصوصاً بتحويلها إلي صناعات تصديرية في الأجل الطويل، حيث إن الصناعات التصديرية قد تحصل علي مدخلات من صناعة غير تصديرية، كما أن جزءاً من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية، وهذه العلاقة التكاملية تؤدي حتما إلي تطور الصناعات غير التصديرية وتحولها إلي صناعات تصديرية(٥٦).
٤- للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة، وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق، والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره، فالتوسع في التصدير عموماً يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية، وتتضح أهمية

---

(٥٥) راجع: حمشه عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية فيترقية الصادرات خارج المحروقات فيظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالةالجزائر**، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٥٦) انظر: محمد سعيد أوكيل، **اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤، ص ٢٨.

التصدير في قدرته على خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار المحلى والأجنبي،وتحقيق معدلات نمو مطردة.

٥- يؤدي التصدير إلى التواجد المستمر في الأسواق الخارجية، ويدعم القدرة على المنافسة للحصول علي أكبر حصة تسويقية، وهذا التواجد يفرض علي الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية، من حيث تكنولوجيا الإنتاج، وتطوير المواصفات الفنية، واستخدام وسائل ترويج أكثر تأثيراً، مما يؤدي إلي تطوير هيكل الصناعات التصديرية بشكل مباشر، وتطوير هيكل الصناعة ككل بشكل غير مباشر.

٦- يشير التصدير علي مستوي المنافسة العالمية إلي مدي امتياز اقتصاد بلد معين في مردودية التصدير، وقلة التكلفة والجودة العالية، حتى إن مقياس الأداء الاقتصادي والتكنولوجي أصبح في السنوات الأخيرة يعتمد كثيراً علي اعتبار قدرات التصدير، وخاصة محتوياته التكنولوجية(٥٧).

وعلي الرغم من الفوائد التي يحققها التصدير، فإن عمليةالتصدير لا تخلو من المخاطر التيقد يتعرض لها المصدرون أثناء القيام بعمليات التصدير، ومنها ما يلي:

أولا- التلف أوالضرر الذي يمكن أن يصيب البضاعة أثناء عملية النقل، وهذه المشكلة يمكن التغلب عليها بعمل بوليصة تأمين ضدالحريق، التلف، الغرق...الخ، أثناءالنقل سواء أكان بريا أم جويا أم بحريا.

ثانياً- حدوث أحداث سياسية مثل نشوب حربأ ووجود عداء بين دولتين، ويمكن التغلب على مثل هذه المخاطرعن طريق دراسة الأحوال الداخلية والسياسية للدولة المستوردة، والتعامل من خلال نظام الاعتماد المستندي في التجارة الدولية.

وفيما يتعلق بحركة التصدير في مصر فإنها لا زالت ضعيفة وليست بالمستوي الذي يتناسب مع ما يحتاجه ويطمح إليه الاقتصاد المصري، حيث أبدت الحكومة المصرية في الفترة التي سبقت ثورة ٢٥ يناير اهتماماً كبيراً بتنمية الصادرات تمثل في طرح وزارة التجارة

(٥٧) راجع: محمد سعيد أوكيل، **اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي**، مرجع سابق، ص ٤٠.

والصناعة خطة تستهدف زيادة الصادرات الصناعية غيرالنفطية من 92مليارجنيه عام 2009 إلى 200 مليارجنيه عام 2013 ،أي مضاعفتها بمقدار يتجاوز مرتين خلال 4 سنوات(٥٨).

ولكن هذا لم يتحقق حيث بلغ إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية (تشمل البتروكيماويات ولا تشمل البترول الخام والغاز الطبيعي) خلال عام ٢٠١٤ مبلغا وقدره ١٨,٦١١ مليار دولار بما يعادل مبلغ ١٣١,٤٩٣ مليار جنية مصري خلال عام ٢٠١٤، ثم تراجع هذا الرقم في عام ٢٠١٥ إلي مبلغ ١٥,٣٦٠ مليار دولار بما يعادل مبلغ ١١٦,٦٢٦ مليار جنيه مصري، وهذا يعني تراجع الصادرات في العام ٢٠١٥م عن عام ٢٠١٤ م، بل أن إجمالي الصادرات في عام ٢٠١٥ يمثل فقط نسبة ٥٤,٨٦% من مستهدف الخطة السنوية للصادرات في مصر والبالغ (٢٨) مليار دولار لعام ٢٠١٥(٥٩)، وهذا يدل أن هناك قصور كبير في جانب الصادرات في مصر لأسباب متعددة تحتاج إلي معالجة.

ويبين الجدول التالي حجم تجارة مصر مع العالم من حيث الصادرات والواردات

**جدول رقم (١)**

**بشأن حجم تجارة مصر مع العالم**

**(صادرات – واردات)**

| القيمة بالمليون دولار | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الصادرات المصرية:** | ٣١٥٧٤ | 29339 | 28735 | 26771 | 21354 | (٢٠)- |
| ١- بترول خام ومنتجاته. | ٩٢٣٧ | ٨٨٥٠ | ٧٥٤٨ | ٦٢٦١ | ٣٩٤٤ | (٣٧)- |
| ٢- الحاصلات الزراعية بدون القطن. | ٢٧٥١ | ٢٤٩٤ | ٢٧٩٦ | ٢٩٠٧ | ٢٩٢٦ | (١) |

(٥٨) انظر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، **سياسة مقترحة لتنمية الصادرات المصرية**، العدد (٢٤) ، ٢٠١٠، ص ١.

(٥٩) المصدر: تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية، مستودع بيانات التجارة الخارجية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، تقرير أكتوبر ٢٠١٥، ص ٣.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣- الصناعات الغذائية. | ١٣٣٠ | ١٢٢٠ | ١٤١٢ | ١٤٤٣ | ١٣٢٢ | (٨)- |
| ٤- معادن ومصنوعاتها | ٣١٣٩ | ٢٤٨٣ | ٢٥٣٠ | ١٩٣٢ | ١٤٣١ | (٢٦)- |
| ٥- كيماويات وأدوية. | ٣٧٤٠ | ٣٥٣٢ | ٣٥٥٢ | ٣١٢٤ | ٢٠٦٥ | (٣٤)- |
| ٦- جلود ومنتجاتها. | ١٥٩ | ١٢١ | ١٧٦ | ١٩٨ | ١٥٦ | (٢١)- |
| ٧- أثاث ومنتجاته. | ٠ | ١ | ٠ | ٠ | ١ | (٣٩٠) |
| ٨- قطن وغزل ومنسوجات وملابس ومفروشات. | ٣٤٣٧ | ٢٩٠٨ | ٣٠٩٨ | ٣٠١٤ | ٢٧٥٨ | (٨)- |
| ٩- السلع الهندسية والالكترونية. | ١٦٢٠ | ١٦٠٦ | ١٦٩٧ | ٢٤٠٤ | ٢٠٥٥ | (١٥)- |
| ١٠- كتب وورق. | ٤٩٤ | ٤٧٧ | ٤٠٨ | ٣٢٢ | ٢٥٨ | (٢٠)- |
| ١١- أخري. | ٥٦٦٦ | ٥٦٤٧ | ٥٥١٨ | ٥١٦٥ | ٤٤٣٧ | |
| **الواردات المصرية:** | 62251 | 69846 | 66259 | 70879 | 74370 | (٥) |
| ١- بترول خام ومنتجاته. | 9281 | 13034 | 9281 | 9824 | 11864 | (٢١) |
| ٢- الحاصلات الزراعية بدونالقطن. | 7956 | 8311 | 7521 | 7994 | 7207 | (١٠)- |
| ٣- الصناعات الغذائية. | 2797 | 3084 | 2709 | 2894 | 3143 | (٩) |
| ٤- معادن ومصنوعاتها | 7891 | 7809 | 8147 | 8355 | 7899 | (٥)- |
| ٥- كيماويات وأدوية. | 5147 | 5819 | 6054 | 6230 | 6642 | (٧) |
| ٦- جلود ومنتجاتها. | 60 | 59 | 60 | 68 | 96 | (٤٠) |
| ٧- أثاث ومنتجاته. | 11 | 6 | 23 | 34 | 37 | (١٠) |
| - قطن وغزل ومنسوجاتوملابس ومفروش | 2942 | 2910 | 3213 | 3620 | 4221 | (١٧) |
| ٩- السلع الهندسية والالكترونية. | 13356 | 14123 | 14775 | 16875 | 19237 | (١٤) |
| ١٠- كتب وورق. | 1259 | 1347 | 1398 | 1281 | 1354 | (٦) |
| ١١- أخري. | 11551 | 12444 | 13078 | 13703 | 12670 | |

**المصدر**: الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء.

يتضح من الجدول السابق وجود فرق شاسع بين حجم الصادرات والواردات المصرية في غير صالح مصر خلال الأعوام من عام ٢٠١١ إلي عام ٢٠١٥، حيث تنخفض الصادرات المصرية في كل عام عن العام السابق عليه في حين أن الواردات المصرية في الأعوام من ٢٠١١ إلي ٢٠١٥ تزيد كل عام عن العام السابق عليه، وهذا يشير إلي ضآلة مساهمة قطاع التصدير في الاقتصاد القومي المصري، ويعبر عن ضعف المؤسسات التي تخدم التصدير وعدم فاعلية السياسات والإجراءات التي تضعها الحكومة لتنشيط التصدير، الأمر الذي يدعو إلي إعادة النظر في هذه الإجراءات والسياسات بما يحقق الهدف المنشود، ومن تلك السياسات تنويع حوافز التصدير وخلق أسواق جديدة للتصدير مع الاهتمام بجودة وكفاءة المنتج المصري.

## المطلب الثاني
## السياسة الضريبية كعامل مؤثر على التصدير

النظام التجاري العالمي الحالي ذو طبيعة تجارية بحتة؛ ونتيجة لذلك تهدف القرارات السياسية للدول عادة إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات، وتستخدم الحكومات نوعين من أدوات السياسة العامة في هذا الشأن وهما الضرائب على الواردات من ناحية، ودعم الصادرات لزيادتها من ناحية أخري، ومع ذلك قد تفرض الدول قيودا علي الصادرات ومنها الضرائب علي الصادرات لأسباب تبرر ذلك(٦٠).

(٦٠) راجع:

- Antoine Bouet and David Laborde, **The economics of export taxation: a theoretical and CGE-approach contribution,** p .1,Available online at: http://graduateinstitute.ch/webdav/site/international_economics/shared/international_economics/publications/working%20papers/2013/HEIDWP08-2013.pdf, Last viewed: 17.08.2016.

فالسياسة الضريبية تؤثر على حركة التصدير سواء بالإيجاب أو بالسلب، حسب الخطة الاقتصادية والأهداف التي يعمل من خلالها واضعو السياسات الاقتصادية العامة للدولة ومنها السياسة الضريبية، وبالتالي فقد تستخدم الضرائب كوسيلة لتشجيع ودعم التصدير، كما قد تستخدم الضريبة كوسيلة للحد من التصدير، وهو ما تتناوله الدراسة علي النحو التالي:

**الفرع الأول:** دور الضرائب كعامل محفز للتصدير.
**الفرع الثاني:** دور الضرائب كوسيلة للحد من التصدير.
**الفرع الثالث:** الآثار المترتبة على فرض ضرائب علي الصادرات.

## الفرع الأول
## دور الضرائب كعامل محفز للتصدير

تقوم الضرائب بدور مهم في دعم عمليات التصدير عن طرق الإعفاءات والحوافز الضريبة التي تشجيع المشروعات علي مزاولة الأنشطة المرغوبة اقتصادياً، وتشجيعها علي إنتاج السلع الموجهة للتصدير(٦١)، حيث تعد حوافز التصدير عموماً أحد الجوانب الهامة في مجال تشجيع الصادرات، وتشمل مجموعة متكاملة من الأساليب والإجراءات التي تهدف إلى رفع الأداءالتصديري في مجالات عديدة في الإطار المؤسسيوالتشريعي(٦٢) منعكسةً على الميادين التي تمس النواحي الضريبية، وسعر الصرف، وسعرالفائدة، وضمان الصادرات،في محاولة لدعم الصادرات والنقل وغيرها من الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف زيادة ربحية نشاط التصدير، وتعد الحوافز الضريبية في مجال التصدير من أهم الحوافز في البلدان النامية والمتقدمة علي حد سواء.

(٦١) انظر: د. رمضان صديق محمد، **الوجيز في المالية العامة**، مرجع سابق، ص ٢٩٠.
(٦٢) مثال التشريعات التي تهدف إلي تشجيع الصادرات في مصر القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية التصدير، نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكررا في ١٨ يونيو ٢٠٠٢.

لذا تقوم الدول باتخاذ إجراءات لدعم الصادرات من خلال الإعفاءات والمزايا الضريبية من خلال الضرائب المباشرة أحيانا، ومن خلال الضرائب الغير مباشرة في معظم الأحوال، هذا إلي جانب برامج ووسائل دعم التصدير الأخرى غير الضريبية، ولا توجد تجربة دولية ناجحة في مجال التصدير إلا وقد اعتمدت علي الحوافز الضريبية المختلفة في تنمية صادراتها، ومن أهم ما قامت به الدول في هذا المجال ما يلي(٦٣):

– إعفاء المصدرين الناجحين من الضريبة غير المباشرة، كما في حالة كوريا الجنوبيةخلال السبعينيات من القرن الماضي.

–الإعفاءات الضريبية للمنتجين المحليين الذين يوردون المدخلات إلى المصدرين، مما يشجع على توفير المدخلات بأسعار أقل، مع زيادةالمكون المحلي كما في حالة كوريا الجنوبية.

–الإعفاءات الضريبية للشركات ذات التوجه التصديري في السلع ذات الميزة النسبية،كماحدث في ماليزيا في أواخر الستينيات من القرن الماضي من خلال خطة حفز الاستثمار،حيث تم إعفاء الصناعات كثيفة العمل والصناعات ذات التوجه التصديري من الضريبة.

–ربط الإعفاءات الضريبية بحصول المصدر على شهادات الجودة.

– إعفاء الواردات الداخلة في تصنيع الصادرات من الضريبة غير المباشرة،كما في حالة تركيا وغيرها من الدول(٦٤).

وحيث إن ما يهمنا في هذه الدراسة هو التركيز على الحالة المصرية فإن الدراسة تتناول دور الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في مصر في دعم الصادرات في مطلبين متتابعين علي النحو التالي:

---

(٦٣)راجع: المركز المصري لتنمية الصادرات، **سياسة مقترحة لتنمية الصادرات في مصر**، العدد (٢٤) ، ابريل ٢٠١٠، ص ٤.

(٦٤) لمزيد من التفصيل أنظر:

–Ismail Arslan and Sweder van Wijnbergen, **Export Incentives, Exchange Rate Policy and Export Growth in Turkey**,The Review of Economics and Statistics, 1993, vol. 75, issue 1, pages 128–133 .

**أولاً- دور الضرائب المباشرة في دعم الصادرات:**

تقوم الضرائب المباشرة وعلي وجه الخصوص ضرائب الدخل بدور مهم في دعم الصادرات، حيث إن الدول التي ترغب في تشجيع الصادرات ودعمها لتنمية اقتصادها والتخلص من الفائض من إنتاجها المحلي، تمنح مزايا وحوافز ضريبية للمصدرين، وذلك من خلال منح إعفاءات ضريبية لشركات التصدير أو تقليل أسعار الضريبة علي نشاط التصدير، فالضريبة تعتبر من تكاليف الإنتاج، وبالتالي فإنه يترتب على الضريبة زيادة في نفقة الإنتاج، وانخفاض في معدل الربح، وبالتالي فإن الإنتاج يمكن أن ينقص بناءًعلى فرض الضريبة(٦٥)، أما في حالة الإعفاء من الضريبة أو تخفيض عبئها فإن تكاليف الإنتاج تقل، وبالتالي سيزيد الإنتاج وتزداد قدرة المنتج علي المنافسة خصوصاً من ناحية السعر.

وفيما يتعلق بمصر فإنه يمكن التمييز بين مرحلتين فيما يتعلق بسياسة الضرائب نحو الصادرات وذلك على النحو التالي:

**أولاً- مرحلة ما قبل صدور قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥:**

في هذه المرحلة اختارت الحكومة المصرية أن لا تعطي لأنشطة التصدير أي إعفاء ضريبي لمجرد أنها أنشطة تصديرية، واقتصر الأمر علي منح إعفاء لأنشطة الاستثمار أيا كان الهدف منها سواء للتصدير أو غيره، واستندت الحكومة المصرية في ذلك إلي ما يلي(٦٦):

- أن الإعفاء ليس أفضل الحوافز التي يمكن منحها للتصدير.
- أن الإعفاء الضريبي لنشاط التصدير أحد أساليب دعم الصادرات التي لا تسمح بها اتفاقية التجارة العالمية.

(٦٥) راجع:.د. سيدعبدالمولي،**الماليةالعامة**،دارالفكرالعربي،1975،ص 313.

(٦٦) انظر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، **إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية**، السنة الأولي، ٢٠٠١، ص ١٧.

– أن هناك أساليب أخري يمكن استخدامها حيث إنها أكثر فاعلية ومسموح بها دولياً.

**ثانياً– مرحلة ما بعد صدور قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥:**

وحد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005(٦٧) معدلات الضريبة، وألغى الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادربالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، وبالتالي فإنه لم يعطِ ميزة لنشاط التصدير، إلا إذا تم هذا التصدير من ناتج مشروعات أو أنشطة معفاة من الضريبة علي الأشخاص الطبيعيين، أو أنشطة معفاة من الضريبة علي الأشخاص الاعتبارية حسبما يقرره قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في الحدود وخلال المدة التي يقررها هذا القانون(٦٨).

وقد قامت الحكومة المصرية بإنشاء صندوق تنمية الصادرات وذلك بهدف دعم الصادرات وتنميتها(٦٩)، ومن خلاله يحصل المصدرون علي دعم من صندوق تنمية الصادرات لمساندتهم وتحفيزهم في مجال التصدير، إلا أن هذا الدعم يدخل ضمن أرباح المصدر التي يحاسب عنها في وعاء ضريبة الدخل، وقد أكد ذلك قرار السيد وزير المالية رقم ٣٠١ لسنة ٢٠١٣ المنشور بالوقائع المصرية في العدد (١٢٠) تابع في ٢٠١٣/٥/٢٦

---

(٦٧)نشر بالجريدة الرسمية العدد (٢٣) تابع، بتاريخ ٦/٩/ ٢٠٠٥.

(٦٨) لمزيد من التفصيل عن الإعفاءات التي يقررها قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ انظر: معوض سيد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، من ص ١٤٢ – ١٦٥.

(٦٩) نشأ صندوق تنمية الصادرات تطبيقاً لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية التصدير المنشور في الجريدة الرسمية في العدد ٢٤ مكرراً في ٢٠٠٢/٦/١٨.ويهدف هذا الصندوق إلي:

١– زيادة حجم التصدير، ٢– توسيع مجالات الصادرات، ٣– رفع القدرة التنافسية للصادرات السلعية والخدمية ودخول أسواق جديدة، ٤– العمل على خفض أعباء عمليات التصدير في قطاعات الإنتاج السلعي و الخدمي،

٥– زيادة حجم العمالة.

والخاص بإضافة الفقرة (و) للبند (٣) من الجدول المرفق مع القرار الوزاري رقم ٥٣٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحديد أوجه النشاط التجاري والصناعي التي يسرى بشأنها نظام الخصم تحت حساب الضريبة طبقاً لحكم المادة ٥٩ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ نصها كالاتي: نوع النشاط: مساندة دعم الصادرات التي يمنحها صندوق دعم الصادرات للمصدر يكون الخصم بنسبة : ٢%، وأقد اصدر وزير المالية هذا القرار نظراً لحصول بعض المصدرين على دعم الصادرات من صندوق تنمية الصادرات وعدم قيامهم بالإفصاح عن ذلك الدعم في القوائم المالية للتهرب من الضرائب، وبالتالي عدم دخول المبالغ التي يحصل عليها الممول من دعم الصادرات ضمن وعاء ضريبة الدخل كأرباح محققة للممول.

وتري الدراسة ضرورة عدم إخضاع هذا الدعم لضريبة الدخل وعدم دخوله ضمن وعاء الضريبة، بهدف تحقيق المزيد من الدعم للأنشطة التي توجه إنتاجها للتصدير، وتقترح الدراسة لذلك النص على إعفاء دعم الصادرات من ضريبة الدخل وذلك للمساهمة في تنمية قدرة المصدرين التنافسية في مجال التصدير.

**ثانياً- دور الضرائب الغير مباشرة في تشجيع ودعم الصادرات:**

تلعب الضرائب الغير مباشرة عموماً والضريبة على القيمة المضافة والضريبة الجمركية خصوصاً دوراً هاماً في دعم وتشجيع الصادرات، وذلك علي النحو التالي:

**أولا- دور ضريبة القيمة المضافة في حفز الصادرات:**

تقوم ضريبة القيمة المضافة بدور مهم في حفز الصادرات من خلال عدم تحميل الصادرات بأية أعباء ضريبية، وبالتالي تقليل التكلفة النهائية للسلعة مما يؤدي إلي دعم قدرتها التنافسية في السوق التجاري الدولي(٧٠).

(٧٠) راجع:

ورغبة من المشرع المصري في تشجيع الصادرات فقد أخضع الصادرات المصرية من السلع والخدمات للضريبة علي القيمة المضافة بسعر (صفر) (٧١)، كما منح القائم بالتصدير الحق في استرداد الضريبة السابق تحميلها علي السلع إذا تم تصديرها بحالتها، واسترداد الضريبة السابق سدادها عن المدخلات التي استخدمت في تصنيعها(٧٢).

---

- Brigtte Neel et Bernsrd plagnet **"La Fiscalite Du Commerce Exterieur TVA Droit de Douane"** Ed,Economica, 1993, p.p .155.

- Jean Bouquet "**La TVA et Le Commerce"** imprime en Belgique, Maison D edition, 1968, p.p. 12.

مثبت في: د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٧١) تنص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة علي المبيعات الملغي علي أنه: "يكون فرض الضريبة بسعر (صفر) علي السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج، طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

كما تنص الفقرة الأولي من المادة السابعة من ذات القانون على أن: "تخضع للضريبة بسعر (صفر) السلع والخدمات التي تصدرها مشروعات المناطق والمدن الحرة والأسواق الحرة إلى خارج البلاد".

وتنص المادة الثالثة فقرة ٢ من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ على أن يكون سعر الضريبة (صفر) علي السلع والخدمات التي يتم تصديرها طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية "وقد حددت تلك الشروط المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبية علي القيمة المضافة الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧.

وتنص الفقرة الأولي من المادة السادسة من ذات القانون على أن "تخضع للضريبة بسعر (صفر) السلع والخدمات التي تصدرها مشروعات المناطق والمدن الحرة والأسواق الحرة إلى خارج البلاد".

(٧٢) تنص المادة رقم (٣٠) من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضريبة علي القيمة المضافة علي أنه: "ترد الضريبة طبقا للشروط والأوضاع والحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية، خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب في الحالات الآتية:

١- الضريبة السابق سدادها او تحصيلها على السلع التي يتم تصديرها، سواء صدرت بحالتها أو أدخلت في سلع أخري او خدمات أخري، بما لا يجاوز الرصيد الدائن، بشرط توريد قيمة الصادرات إلي احد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقا للضوابط التي يحددها، او وفقا لأي من طرق السداد او التسويات الأخرى التي تحددها اللائحة التنفيذية وذلك كله بشرط ألا تقل قيمة الصادرات عن قيمة

ومن أجل تشجيع وزيادة الصادرات للسلع الوطنية قرر المشرع المصري رد الضريبة علي السلع والمنتجات الوطنية التي بصحبة الزائرين المغادرين من السائحين وغيرهم، وهو ما يؤدي إلي ترويج ودعم المنتجات الوطنية ودعم قدرتها التنافسية مع حركة السياحة الدولية لمصر(٧٣)، ويري الباحث أن رد ضريبة القيمة المضافة يعد من أهم الحوافز الضريبية الممنوحة للمصدرين في مصر.

وعلي الرغم من أن المشرع المصري قد حقق ميزة نسبية للسلع المصدرة، وهو ما أدي إلى دعم القدرة التنافسية للسلع الوطنية في السوق الخارجية، إلا أن هذه الميزة ما زالت ناقصة؛ لأن المشرع لا يسمح بخصم الضريبة السابق سدادها علي المعدات والآلات وقطع الغيار والمنشآت الثابتة – خاصة إذا ما كانت السلع المصدرة معفاة أو غير خاضعة للضريبة – وهذا قد يرفع من تكلفة السلع الموجهة إلي التصدير، ويخفض من قدرتها التنافسية علي النفاذ إلي أسواق التجارة العالمية.

وبشأن المدة التي يتم فيها رد الضريبة علي السلع المصدرة فقد ذهب رأي(٧٤) إلي تقليص مدة رد الضريبة المقررة بالمادة ٣١ من قانون الضريبة علي المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ الملغي، إلي شهر واحد بدلا من ثلاثة شهور، حيث إن تلك الفترة كافية لإتمام إجراءات الرد في ظل التطور التكنولوجي واستخدام الآليات والأدوات الحديثة، كما أن الفترة

---

مدخلاتها. ٢.... الخ، وتضمنت شروط وإجراءات رد الضريبة في تطبيق حكم المادة رقم ٣٠ من القانون المادة رقم ٣٥ من اللائحة التنفيذية.

وتنص الفقرة الثانية من المادة السادسة من مواد إصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ علي انه "وترد الضريبة العامة علي المبيعات السابق سدادها علي السلع والخدمة المصدرة للخارج او مدخلاتها وكذا الضريبة المسددة بالخطأ وفقا للإجراءات والقواعد الواردة في القانون المرافق."

(٧٣) انظر: د. عبد الرحمن يسري أحمد، **دور الدولة في مصر في تنمية الصادرات في إطار الظروف المعاصرة**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الحادي والعشرين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، أكتوبر، ١٩٩٩، ص ١٧.

(٧٤) راجع: د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ١٨٠.

التي يتم فيها رد الضريبة بواقع شهر واحد معمول بها في أغلب دول الاتحاد الأوروبي مثل بلجيكا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا وأيرلندا ولكسمبورج والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة(٧٥).

وتري الدراسة أن المدة المناسبة للرد هي خمسة وأربعون يوما من تاريخ تقديم الطلب حيث إن هذه المدة مناسبة وتحقق مصلحة المكلف في رد الضريبة بسرعة ودون تراخٍ ومصلحة الخزانة العامة في الحصول علىالوقت الكافي لاستكمال كافة إجراءات الرد القانونية، وهذا هو ما اخذ به قانون الضريبة علي القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦(٧٦).

**ثانيا- دور الإعفاءات الجمركية في حفز الصادرات:**

تقوم الإعفاءات الجمركية بدور مهم في مجال تحفيز الصادرات ومن ذلك ما يلي:

**١- نظام السماح المؤقت:**

يعرف السماح المؤقت بأنه" إعفاء المواد الأولية أو غير كاملة الصنع، المستوردة بقصد إدخال تغييرات صناعية أو تجارية معينة عليها، من الضريبة، طالما أعيد تصديرها

(٧٥) انظر:

- Price Water House, **V.A.T in The Single Market**, Price Water House, London 1993, p 195.

(٧٦) تنص المادة (٣٠) من قانون الضريبة علي القيمة المضافة علي أن "ترد الضريبة طبقاً للشروط والإجراءات وفي الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية، خلال خمسة وأربعون يوما من تاريخ تقديم الطلب مؤيدا بالمستندات في الحالات الآتية:١- الضريبة السابق سدادها أو تحميلها علي السلع والخدمات التي يتم تصديرها، سواء صدرت بحالتها أو أدخلت في سلع أو خدمات أخري، بما لا يجاوز الرصيد الدائن، بشرط توريد قيمة الصادرات إلي البنك وفقاً للقواعد التي يحددها البنك المركزي وألا تقل قيمة الصادرات عن قيمة مدخلاتها..، ٢-....الخ".

خلال فترة معينة"(٧٧)، ويقوم نظام السماح المؤقت، كغيرة من الأنظمة الجمركية الخاصة المقررة لتشجيع صناعات إعادة التصدير، بتشجيع حركة التصنيع، ومن بعدها حركة التصدير.

وتعد الإعفاءات الجمركية علىالواردات التي تستخدم كمدخلات للمنتجات المعدة للتصدير من أكثر الوسائل استجابة لحاجة مصرفي مجال دعم الصادرات،لاسيما وأنها تشمل قيمة الواردات مضافا إليها التعريفة الجمركية.

وقد قرر قانون الجمارك المصري هذا الإعفاء في المادة (٩٨) منه والتي تنص على أن: "تعفي بصفة مؤقتة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم، المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة بقصد تصنيعها، وكذا مستلزمات إنتاج السلع المصدرة والأصناف المستوردة لأجل إصلاحها أو تكملة صنعها".

ويهدف هذا الإعفاء إلي تشجيع قيام صناعات التصدير في مصر، ودعم قدرتها التنافسية، عن طريق استيراد مواد خام لا تقل جودة عن تلك التي تدخل في السلع الأجنبية المماثلة، وخلق جيل من العمال علي درجة عالية من المعرفة بأحدث مبتكرات العلم والعالم من المواد التي تدخل في عملية الإنتاج، وتقليص عجز ميزان المدفوعات؛ نتيجة لتصدير منتجات هذه المشروعات للخارج، بالإضافة إلي تشغيل واستخدام وسائل النقل الوطنية والتأمين والشحن، وكل ذلك يساعد علي جذب العديد من رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل البلاد، أو المناطق الحرة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية(٧٨).

**٢- نظام المناطق الحرة:**

(٧٧) انظر: د. عبد الباسط وفا محمد، **شرح أحكام قانون الجمارك – دراسة فقهية قضائية**، دار النهضة العربية، القاهرة، د. ت، ص ١٣٧.

(٧٨) راجع: د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ١٩٠.

المنطقة الحرة هي مكان داخل حدود الدولة الإقليمية، يعتبر خارجا عنها فيما يتعلق بتطبيق الضرائب الجمركية(٧٩)، وتلعب المناطق الحرة دورا كبيرا في مجال التحفيز الضريبي لما تمنحه من الإعفاءات المرتبطة بالتصدير(٨٠)، حيث سمح المشرع المصري طبقاً للمادة (٨٩) من قانون الجمارك للمواد الأجنبية المستوردة بالدخول إلي المنطقة الحرة دون سداد ضرائب أو رسوم، وإجراء التحويلات الصناعية والتجارية عليها داخل هذه المنطقة ثم إعادة تصديرها إلي الخارج بعد ذلك.

وللاستفادة من الناطق الحرة في دعم عمليات التصدير فإن المشرع يحاول منح إعفاءات للسلع والخدمات التي تصدرها مشروعات هذه المناطق حيث تنص المادة السادسة من قانون الضريبة على القيمة المضافة المصري علي أن "تخضع للضريبة بسعر (صفر) السلع والخدمات التي تصدرها مشروعات المناطق والمدن الحرة والأسواق الحرة إلي خارج البلاد"

ونظراً لما تحصل عليه الدولة التي تعمل بنظام المناطق الحرة من مزايا وفوائد(٨١)، تدعو الدراسة إلي التوسع في نظام المناطق الحرة؛ لأن التوسع فيها يعدآليةهامةضمنآليات تنميةالصادرات.

---

(٧٩) انظر: د. عبد الباسط وفا محمد، **شرح أحكام قانون الجمارك – دراسة فقهية قضائية**، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٨٠) لمزيد من التفصيل عن الحوافز والإعفاءات الضريبية المقررة للمشروعات المقامة بالمناطق الحرة راجع: د. جمال الدين أبو بكر محمد حامد، **دور السياسة الضريبية في التوزيع القطاعي للاستثمارات في مصر**، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس، ٢٠٠٩.

(٨١) من أهم المزايا التي يحققها نظام المناطق الحرة ما يلي: ١- خلق مراكز تسويقية عالمية، وفتح مجالات جديدة لتسويق المنتجات الوطنية، ٢- إدخال التكنولوجيا الحديثة، وطرق الإدارة المتقدمة، مما يفضي إلي اكتساب خبرات فنية وإدارية جيدة ويزيد من كفاءة استغلال عوامل الإنتاج، ٣- زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، نتيجة حصول الدولة علي بعض الإيرادات من المشروعات المقامة داخل أراضيها، مقابل الخدمات المؤداة لهم في المنطقة الحرة (كالإتاوات والإيجارات...)، فضلا عن دورها في

## الفرع الثاني
## دور الضرائب كوسيلة للحد من التصدير

ارتفع في الآونة الأخيرة استخدام الضرائب على الصادرات، لتأثيرها في نطاق واسع على التجارة الدولية، وهي تعد شكلاً من أشكال سياسة تقييد الصادرات(٨٢)، وخصوصاً فيما يتعلق بالصادرات من السلع الأساسية والتي قد يتأثر بتصديرها السوق المحلي من ناحية ارتفاع الأسعار وتأثيره علي محدودي الدخل، لذا فإن فعالية فرض الضرائب على الصادرات فيما يتعلق بالسلع الأساسية تتأثر بعوامل عديدة(٨٣) منها كمية هذه السلع، ومدي احتياج السوق المحلي لها، وهل تزيد عن احتياجات هذا السوق أم لا، وتشير النتائج إلى أن الضرائب على الصادرات تلعب دوراً في ارتفاع الأسعار العالمية(٨٤).

---

تشجيع السياحة وحركة التجارة الدولية، وحفز النمو الاقتصادي، انظر: د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٨٢) راجع:

- Hidayat Amir, **Economic Impact Analysis of the 2012 Indonesia Mineral-Export Tax Policy: A CGE Approach**, Fiscal Policy Agency, Indonesia Ministry of Finance, The International Journal of Economic Policy Studies, Volume 8, 2013, Article 1, P.3. Available online at:http://mpra.ub.uni-muenchen.de/62669/, Last viewed: 1.08.2016.

(٨٣) لمزيد من التفصيل عن دور الضرائب علي الصادرات في مجال السلع الأساسية انظر:

- Roberta Piermartini, **The Role of Export Taxes in the Field of Primary Commodities**, Paper World Trade Organization Geneva, Switzerland, 2004. Available online at: https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/discussion_papers4_e.pdf,Last viewed: 1.08.2016.

(٨٤) راجع:

- Olga Solleder, **Trade Effects of Export Taxes**, Graduate Institute of International and Development Studies Working Paper No: 08/2013, p. 1. Available online

**- الضرائب تعد قيداً على التصدير:**

قيود التصدير هي ممارسة شائعة، حيث نفذت بعض البلدان النامية الضرائب على الصادرات والقيود المفروضة على الصادرات خلال أزمة الغذاء الأخيرة (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، وفرضت كل منها على السلع الزراعية والغذائية، وعلى وجه الخصوص على الحبوب(٨٥)، وتشكل كل أنواع ضرائب الصادرات قيوداً علي التصدير، وهي تفرض بأشكال مختلفة، حيث يمكن أن تأخذ شكل الضرائب قيمية، وذلك بتحديدها بنسبة مئوية من قيمة المنتج، أو تكون الضريبة معينة بمبلغ ثابت يدفع لكل وحدة من وحدات المنتج، ويمكن أن تأخذ شكل الضريبة التصاعدية، والتي تتميز بارتفاع معدل الضريبة عندما يكون سعرُ المنتج مرتفعاً، وانخفاض معدل الضريبة عندما تكون قيمة المنتج منخفضة(٨٦).

**- أسباب فرض ضرائب على الصادرات:**

التصدير ليس هدفاً في حد ذاته تسعي إليه الدول، وإنما توجد بعض الحالات التي تفرض فيها الدول حظراً علي التصدير أو تنظيما لحجم الصادرات، وتشمل قيود الصادرات تنظيم الحصص من الصادرات واشتراط متطلبات للتراخيص(٨٧)، فالحصص تحدد حجم الحد

---

at:http://graduateinstitute.ch/webdav/site/international_economics/shared/international_economics/publications/working%20papers/2013/HEIDWP08-2013.pdf, Last viewed: 16.08.2016.

(٨٥) لمزيد من التفصيل انظر:

- Antoine Bouet and David Laborde, **The economics of export taxation: a theoretical and CGE-approach contribution,** op. cit**,** p .1**.**

(٨٦) انظر:

- Roberta Piermartini, The Role of Export Taxes in the Field of Primary Commodities, op cit, P .3.

(٨٧) ومثال قيود التصدير لاستيفاء متطلبات الترخيص في مصر نص المادة ٤٠ بند ٢ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام لائحة القواعد المنظمة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة، الذي ينص علي أنه "لا يجوز

الأقصى للصادرات، في حين تضع شروط الترخيص السلع التي لا يمكن تصديرها إلا من خلال المصدرين المعتمدين(٨٨).

ومن الأسباب التي تدفع الدول إلى فرض حظر علي التصدير حماية الطبيعة كحظر تصدير بعض المنتجات السمكية والحياة البرية، والجلود من بعض الأنواع المهددة بالانقراض، أو تجنب تصدير مواد خطرة، أو لمنع انتشار أسلحة معينة كالأسلحة الكيماوية والأسلحة النووية، وقد يكون منع التصدير عقوبة دولية لدولة لا تحترم التزاماتها مع المجتمع الدولي.

وقد تفرض الدولة حظراً للتصدير بهدف السيطرة علي الأسعار المحلية، ومثال هذه الحالة، قيام اندونيسيا بفرض حظر صادرات علي زيت النخيل وزيت الطبخ في ديسمبر عام ١٩٩٧ في محاولة للسيطرة على الأسعار المحلية في أعقاب انخفاض ضخم في قيمة العملة الروبية، وقد حدثت مشاكل من تطبيق هذه السياسة فعلي الرغم من أنها أدت إلي تقليل الصادرات من زيت النخيل وزيت الطعام إلا أنها أدت إلي عدم المصداقية علي المدى الطويل وأدت في كثير من الأحيان إلي التهريب(٨٩).

وقيام مصر بفرض حظر علي صادرات الأرز ما عدا كسر الأرز في شهر ابريل ٢٠١٦، بهدف ضبط المعروض منه في السوق المحلي وضبط الأسعار التي تزايدت بشكل كبير، ونظرا لقيام بعض المهربين باستغلال عدم إخضاع كسر الأرز لقرار منع التصدير

---

تصدير المنتجات الصناعية إلا إذا كانت من إنتاج منشآت صناعية صادر لها ترخيص بإقامتها ومزاولة نشاطها، وذلك فيما عدا المصنوعات اليدوية والحرفية والعاديات السياحية.".

(٨٨) لمزيد من التفصيل راجع:

- Roberta Piermartini, The Role of Export Taxes in the Field of Primary Commodities, op cit, P.3.

(٨٩) انظر:

- Stephen V. Marks , Donald F. Larson & Jacqueline Pomeroy**,Economic Effects of Taxes on Exports of Palm Oil Products,** Bulletin of Indonesian Economic Studies, Volume 34, 1998 - Issue 3, p .37-58.

وقيامهم بتصدير الأرز على أنه كسر أرز، الأمر الذي انعكس سلباً على الكميات المتاحة بالسوق المحلي لتلبية احتياجات المستهلكين، لذا أصدرت الحكومة المصرية قرار بفرض حظر علي تصدير كسر الأرز في أغسطس ٢٠١٦.

ووضع الصادرات تحت الملاحظة هو شكل مختلط من أشكال التحكم في الصادرات المستخدمة بالنسبة لبعض السلع لضمان وجود عرض كافي في السوق المحلي من السلع الأساسية، ولنفترض ببساطة، أن الاتحاد الأوروبي ككيان اقتصادي مثلا، هو مصدر كبير للسكر، بحيث يمتلك الاحتكارية مما يعطيه السلطة في تحديد سعر السكر، ولنفترض أن الاتحاد الأوروبي فرض ضرائب على الصادرات من السكر، وقلل الصادرات منه، فإن ذلك سوف يجعل التكلفة في تجارة السكر أكثر بالنسبة للمصدرين في الاتحاد الأوروبي، وعليه فإن المعروض من السكر في السوق الدولية سوف ينخفض، ونتيجة لذلك، فإن السعر العالمي للسكر سوف يزيد، حيث إن الاتحاد الأوروبي يعد كياناً كبيرا يؤثر في سوق السكر، وسعر السكر على حد سواء(٩٠).

وفي الغالب تكون الضرائب على الصادرات هي الأداة المفضلة بين السياسات المختلفة لتقييد الصادرات، حيث إن الضرائب تحظي بمصداقية سياسية، وتساهم في حصول الحكومة علي إيرادات ناتجة عنها، كما أنها تتميز بالشفافية وبسهولة التطبيق، بخلاف سياسات تقييد الصادرات الأخرى التي قد تؤدي إلي وجود مشاكل منها قيام بعض العصابات بتهريب السلع المحظور تصديرها(٩١).

---

(٩٠) راجع:

- Roberta Piermartini, **The Role of Export Taxes in the Field of Primary Commodities,** op cit, P .3.

(٩١) انظر:

- Roberta Piermartini, **The Role of Export Taxes in the Field of Primary Commodities**, op cit, P .3.

ونخلص مما سبق أن حكومات الدول تقوم في كثير من الأحيان بفرض قيود على الصادرات ومن أهمها القيود الضريبية، وذلك للأسباب التالية:

١- خفض أسعار المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج لحماية المنتج المحلي.
٢- تقليل تسويق الصادرات من السلع الرئيسة في الأسواق العالمية(٩٢) للمحافظة علي أسعارها العالمية، ولحماية المشترين والمستهلكين المحليين بما يؤثر علي حجم صادرات السلع الرئيسة وأسعارها.
٣- زيادة الموارد المالية لخزينة الدولة.
٤- في بعض الأحيان تقوم الحكومات بفرض قيد على الصادرات إلى دول محددة بسبب سياستها الخارجية أو لأسباب سياسية أخرى.
٥- فرض ضريبة على التصدير أداة من أدوات السياسة التجارية لتحسين وضع التبادل التجاري للبلدان، والحد من أسعار السلع الأساسية والتقلبات والضغوط التضخمية، لصالح التنويع الاقتصادي، وسهولة جمع الإيرادات بمعرفة الحكومة، ومساعدة الفقراء في البلاد(٩٣).

---

(٩٢) تجدر الإشارة إلي أن السلع الرئيسية في الأسواق العالمية قد انخفضت أسعارها طبقاً لأحدث البيانات المنشورة في تقرير آفاق أسعار السلع العالمية الربع سنوي والصادر عن البنك الدولي في ابريل٢٠١٥، فقد استمر الانخفاض في أسعار السلع العالمية خلال عام٢٠١٤ للعام الرابع على التوالي مقارنة بالأسعار المحققة أوقات الذروة خلالعام٢٠١١.وفى ذات السياق فقد سجلت عدد من السلع الرئيسية انخفاضاً ملحوظا خلال الربع الأول من عام٢٠١٥ مقارنة بالربع الأخير منا لعام السابق وعلى رأسها كل من الطاقة، %والمعادن، والمنتجات الزراعية لتحقق انخفاضاً بنحو٢٨% ،و١١ و٥ %على التوالي، وذلك نتيجة لعدة عوامل منها تزايد الإنتاج وتحسن المعروض العالمي بما يفوق الطلب، فضلاً عن زيادة المحاصيل بسبب تحسن الأحوال المناخية، وارتفاع سعر صرف الدولار مقابلا لعملات الرئيسية الأخرى. المصدر: البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة (مصر) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، ص ٢٦.

(٩٣) راجع:

- Roberta Piermartini, **The Role of Export Taxes in the Field of Primary Commodities**, op cit, P .3.

**الفرع الثالث**

**الآثار الاقتصادية المترتبة على فرض ضرائب علي الصادرات:**

يحظى بحث الأثر الاقتصادي لضرائب التصدير في الآونة الأخيرة باهتمام على مستوى السياسات الحكومية والبحوث الأكاديمية، خاصة فيما يتعلق بالأزمات الاقتصادية، والسياسة الصناعية الإستراتيجية للمواد الخام، وتقلب أسعار المواد الغذائية(٩٤).

ويترب على فرض ضرائب علي الصادرات أثار اقتصادية متعددة (٩٥)من أهمها ما يلي:

**١- تأثير ضرائب التصدير على الأسعار العالمية (في الدول المصدرة والمستوردة وعلي مستوي العالم).**

يختلف تأثير ضرائب الصادرات علي الأسعار باختلاف حجم الدولة المصدرة، ففي حالة ما تكون الدولة التي تفرض الضرائب علي الصادرات كبيرة، بمعني أنها تسيطر علي حصة كبيرة من إمدادات العالم من السلع التي تخضع للضريبة، فإن هذا البلد لديه تأثير قوي علي السوق العالمي، ونتيجة لذلك، فان قيام هذا البلد بفرض ضريبة علي صادرات سلعة معينة يكون هو المصدر الأكبر لها أو قيامه بتقليل الصادرات منها يؤدي إلي ارتفاع السعر

(٩٤) انظر:

- Olga Solleder, **Trade Effects of Export Taxes**, op cit, p. 1.

(٩٥) لمزيد من التفصيل عن اثر الضرائب علي الصادرات راجع:

- Takamasa Akiyama, **Is there a case for an optimal export tax on perennial crops?,** World Bank, Policy Research Working Paper, International Trade, International Economics Department, WPS 854, Washington, D.C.

العالمي، فمثلا في المجال الزراعي إذا قامت بلد مصدر كبير لمنتج زراعي معين بفرض ضريبة صادرات علي هذا المنتج، فان ذلك سيؤدي ألي انخفاض الصادرات من هذا المنتج وارتفاع الأسعار العالمية، في هذه الحالة يستفيد من هذه السياسة المستهلكون والمنتجون والحكومة في البلد المصدر(٩٦).

كما أن تأثير ضريبة التصدير يعتمدعلى قوة السوق، ويختلف حسب الحجم والقوة الاقتصادية للبلد المصدر، فمثلاً في حالة بلد صغيرة، فإن فرض ضريبة التصدير يؤثر فقط على السوق المحلي، من حيث السعر والعرض المحلي، ولا يؤثر علي السعر العالمي، وفي الوقت نفسه، في حالة وجود دولة كبيرة ذات حجم اقتصادي كبير يفترض أن صادراتها تمثل حصة كبيرة من صادرات العالم، فإذا تم تخفيض صادرات هذا البلد نتيجة لسياسة ضريبة التصدير، فإنه بالتالي تتأثر الصادرات العالمية، وتنخفض بشكل ملحوظ وتحدث زيادات في الأسعار العالمية(٩٧).

**٢- أثر ضرائب التصدير على الصادرات من الموارد الطبيعية (المواد الخام):**

الموارد الطبيعية ثروات مهمة تحتاج إلي حسن إدارة من البلدان التي تمتلكها، وهي مدخلات أساسية في كثير من الأحيان في إنتاج أغلب السلع المجهزة، ومن المناسب وضع

(٩٦) لمزيد من التفصيل عن السياسة الزراعية وأثرها علي الأسعار العالمية انظر:

- McCalla, A.F., and T.E. Josling, **Agricultural Policies and World Markets** , New York: MacMillan Publishing Company, 1985.

(٩٧) راجع:

- Mohamad F. Hasan, Michael R. Reed and Mary A. **Marchant, Effects of an Export Tax on Competitiveness: The Case of the Indonesian Palm Oil Industry**, JOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT, Volume 26, Number 2, December 2001. P. 78 -79.

قيود علي التصدير فيما يتعلق بالموارد الطبيعية الخام، وخصوصاً القيود الجمركية من خلال رفع الضريبة الجمركية علي الصادرات من الموارد الطبيعية التي تصدر بحالتها الخام(٩٨).

حيث إن ذلك سوف يزيد من القدرة التنافسية للمنتج المحلي للسلع المجهزة الذي يستخدم المواد الخام، حيث إن تكلفة حصوله عليه ستكون أقل من المنتج الأجنبي الذي سيزيد علي سعر نفس المنتج نتيجة فرض ضريبة صادرات مرتفعة عليه، فالضريبة علي الصادرات في بلد غني بالموارد الطبيعية يعد دعماً غير مباشر للصناعات التحويلية، وتقلل السعر المحلي للموارد مقابل السعر الدولي لها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن رفع قيمة التعريفات الضريبية علي الصادرات من الموارد الأولية سيزيد من معدل فعاليةالحماية للمنتج المحلي من الصناعة التحويلية في مواجهه المنتج المماثل في البلدان التي تفتقر إلى الموارد الأولية(٩٩).

**٣- أثر ضرائب التصدير علي دخل الأسر الفقيرة:**

يترتب علي فرض الضرائب علي الصادرات عدة آثار علي دخل الأسر الفقيرة منها ما يلي(١٠٠):

(٩٨) صدر في هذا الشأن في مصر قرار وزير التجارة رقم ٦٧٨ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦، بفرض رسم صادرعلي كل طن الخامات التعدينية التالية: كتل ومجروش التالك رسم بمبلغ ٣٥٠ جنيه، ورسم قيمته ٢٥٠ علي مسحوق بودرة التالك، ورسم بقيمة ٧٥ جنيه علي خام الكوارتز، ورسم صادر بقيمة ٢٠٠ جنيه علي خام الفلسبار، ويعمل به لمدة عام اعتباراً من ٢٠١٦/٧/٢٩.

(٩٩) انظر:

- Joelle Latina, Roberta Piermartini, Michele Ruta, **Natural Resources and Non-Cooperative Trade Policy,** World Trade Organization Economic Research and Statistics Division, 2011, p. 2.

(١٠٠) راجع:

-Roberta Piermartini, ERSD, **The Role of Export Taxes in the Field of Primary Commodities**, op cit, p. 15.

– تؤثر ضرائب الصادرات على الدخل الإجمالي بما يؤثر على عوامل الإنتاج (الأرض – رأس المال – العمالة).

– تؤثر ضرائب التصدير على القوة الشرائية حيث إنها تحدث تأثير نسبياً في أسعار السلع المستهلكة، وذلك بارتفاع أسعارها في البلدان المستوردة وانخفاض أسعارها في البلدان المصدرة.

كما أن ضرائب الصادرات قد لا تفيد الفقراء، حيث إن المنافع الناتجة عن انخفاض الأسعار في البلدان المصدرة نتيجة فرض ضرائب التصدير قد يقابلها انخفاض الأجور الحقيقية، وقد يؤثر ذلك على العمال المهرة نتيجة انخفاض أجورهم بما يؤدي إلي تدني مستوي مهاراتهم.

– الحل المناسب لتجنب الآثار المضرة المترتبة علي ضرائب الصادرات علي الفقراء هو قيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل الناتج من ضرائب التصدير بما يخدم الطبقات الفقيرة، وهذا يعتمد علي كيفية قيام الحكومة بتوزيع العائدات المالية من الضرائب علي التصدير الناتجة عن ارتفاع ضريبة التصدير، كما أن سياسة الحكومة الناجحة في إعادة التوزيع تعتبر أكبر المكاسب للفقراء.

وتطبق العديد من دول العالم ضرائب الصادرات ويبين الجدول التالي قائمة بالدول التي تفرض ضرائب على الصادرات:

**جدول رقم (2)**

**بشأن الدول التي تفرض ضرائب على الصادرات**

| الدولة | السنة | السلعة | معدل الضريبية |
|---|---|---|---|
| أوربا/ الشرق الأوسط | | | |
| البحرين | ٢٠٠٠ | ملابس جاهزة | وع رسوم التصدير مبلغ ٠٠٠ |
| | | | $ 0,04 |
| تركيا | ١٩٩٨ | البندق غير المقشور | $ 0,08 |
| | | البندق المقشور | $0,5 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | الجلود نصف المصنعة | |
| أسيا/ المحيط الهادي | | | |
| بنجلادش | ٢٠٠٠ | الضريبة من المنبع | % 0,25 |
| فيجي | ١٩٩٧ | سكر وذهب | % ٣ |
| هونج كونج– الصين | ١٩٩٨ | الملابس والأحذية المصنعة | $ 0,3 /HK$1,000 value |
| الهند | ٢٠٠٢ | الجلود المدبوغة وغير المدبوغة | % ٦٠ |
| اندونيسيا | ١٩٩٨ | الخشب المنشور والمعادن | % ١٠ |
| | | زيت النخيل | % ٤٠ |
| ماليزيا | ٢٠٠١ | بعض الأسماك، والبيض، الطيور، وبعض الفاكهة والمكسرات وبذور النخيل، الراتنج والروطان، والنفط الخام، وزيت النخيل شبه المصنعة، نواة النخيل، الأعلاف الحيوانية، المغنسيوم، وزيت البترول، والخشب الخام، مواد الحجارة، وبعض المعادن الثمينة، والنفايات الحديدية، وبعض المعادن الأساسية ونفاياتها. | من % 2,5 إلي % 30 |
| باكستان | ٢٠٠١ | العظام المسحوقة | %10 |
| | | العظام غير المسحوقة | % ٥ |
| | | الجلود الخام/ الجلود الزرقاء المبللة | % ٢٠ |
| بابوا غينيا الجديدة | ١٩٩٩ | خيار البحر، الخامات المعدنية، جلود التماسيح. | % ٥ |
| | | الروطان غير المجهز (القصب). | % ١٥ |
| | | جذوع الأشجار | معدلات أسعار اعلي |
| | | خشب الصندل | % ١٥ |
| الفلبين | ١٩٩٩ | الجذوع | % ٢٠ |
| جزر سليمان | ١٩٩٨ | الصلب، والشاي، والمطاط، وجوز الهند، | |
| سيريلانكا | ١٩٩٥ | والكاجو، والجلود من الأبقار والحيوانات. | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| تايلاند | ١٩٩٩ | الأرز والأرز الرفيع<br>الخردة المعدنية من أي نوع<br>المطاط من نوع Hevea في أشكال مختلفة<br>مثل الصفائح والألواح.<br>السمك غير الصالح للاستهلاك البشري،<br>جلود الحيوانات البقري، الخشب، الخشب<br>المنشور، المواد المصنعة من الخشب، الحرير<br>الخام (غير المغزول) غزل الحرير، الخيوط<br>المغزولة من النفايات، الحرير بضائع غير<br>مذكورة في مكان آخر، أو غير مدرجة<br>في قائمة تعريفة التصدير. | ١٠ %<br>٥٠ %<br>٤٠ %<br><br>٧٥ $ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **افريقيا** | | | |
| بنين | ١٩٩٧ | الماس والأحجار الكريمة، والمعادن، الكاكاو، | %1.04 |
| | | النفط الخام | |
| بوركينا فاسو | ١٩٩٨ | المنتجات الحيوانية | |
| الكاميرون | ٢٠٠١ | قطع الخشب | %17.5 |
| | | منتجات الغابات | 3% أو ٤ % |
| كوت دي فوار | ١٩٩٥ | الخشب الخام، الخشب الرقائقي، القهوة، الكاكاو | |
| | | الخام، المكسرات، اليورانيوم. | |
| الجابون | ٢٠٠١ | المنجنيز | ٣ % |
| | | الغابة الاستوائية برنامج الأمم المتحدة. | ١٥ % |
| غانا | ٢٠٠١ | الكاكاو والذهب والبوكسيت والمنجنيز، بعض | ٦ % |
| | | بعض الأخشاب المصنعة، وقود الطائرات | |
| غينيا | ١٩٩٩ | للطيران جميع المنتجات بصرف النظر عن | ٢ % |
| | | المعادن ومشتقات (الذهب والماس، خردة) | |
| | | خردة | 25.000 CFللطن |
| | | الحرف اليدوية الذهب والماس | ٣% |
| | | قهوة | 13$ للطن |
| | | إعادة تصدير جميع المنتجات على مغادرة غينيا | ٢% |
| | | البوكسيت | 8$ إلي ٩$ للطن |
| | | الألومينا | 1,75 للطن |
| كينيا | ٢٠٠٠ | سمك | %0.5 |
| | | خشب | |
| ليسوتو | ١٩٩٨ | الماس الخام غير المصقول | |
| مدغشقر | ٢٠٠١ | الخشب الخام والأخشاب الصلبة | ٤ % |
| | | المنتجات الخشبية المصنعة | %1.5 |
| مالي | ١٩٩٨ | الذهب | %3 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| موريتانيا | ٢٠٠٢ | منتجات مصايد الأسماك. | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| المغرب | | الهيدروكربونات | ٥ % |
| | | الفوسفات الخام | ٣٤ درهم للطن |
| موزنبيق | ٢٠٠١ | الكاجو | ١٨ % |
| جنوب افريقيا | ١٩٩٨ | الماس غير المصقول | |
| أوغندا | ٢٠٠١ | القهوة | ١ % |
| **أمريكيا** | | | |
| الأرجنتين | ١٩٩٩ | المواد الخام من المشية بما في ذلك الجلود الخام | ٥٪ إلى السوق المشتركة |
| | | البذور الزيتية غير المجهزة | ١٠٪ إلى بلد ثالث |
| | | | الأسواق ٣,٥٪ |
| انتيغو وبرابودا | ٢٠٠١ | جرد البحر والأسماك | |
| كولومبيا | ١٩٩٦ | القهوة والنفط الخام والغاز والفحم والحديد | |
| | | والنيكل | |
| كوستاريكا | ٢٠٠١ | موز | %2.8 |
| جمهورية الدومنيكان | ٢٠٠٢ | سمك | RD$0.03 للكيلو جرام الواح |
| | | الرخويات والقشريات | %5 |
| | | المواد المعدنية في حالتها الطبيعية | |
| | | أو في شكل مركزات فلزية | ٥ % |
| جواتيمالا | ٢٠٠٢ | قهوة | ١ % |
| المكسيك | ٢٠٠٢ | المنتجات الفرعية من الأنواع المهددة | |
| | | بالانقراض (ولا سيما السلاحف) وبعض | |
| | | النباتات وغيرها من الأعضاء البشرية | |
| سانت كيتس ونفيس | ٢٠٠١ | الحيوانات الحية، وجراد البحر، والقطن | |
| أوروجواي | ١٩٩٨ | الجلود المملحة والجافة | ٥ % |

**المصدر: منظمة التجارة العالمية، مراجعة السياسات التجارية التقارير القطرية (١٩٩٥-٢٠٠٢)** [١٠١].

ويلاحظ من الجدول السابق أن عدداً غير قليل من دول العالم تطبق ضرائب التصدير لتحقيق أهداف السياسة الضريبية في هذا المجال.

## المبحث الثالث

## تقييم السياسة الضريبية في مجال التصدير في مصر

شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورات سريعة ومتغيرات متلاحقة في علاقات التجارة الخارجية أدت إلى تعديل جوهري في سياسات التجارة العالمية لمعظم الدول وظهرت كيانات وتكتلات اقتصادية جديدة الأمر الذي أدي بجمهورية مصر العربية أن تعمل جاهدة لمواكبة هذه التغيرات الجديدة من خلال مراجعة سياستها التجارية لتتوائم وتتفاعل مع التطورات العالمية مع أهمية الإسراع بالنهوض للسير في ركب الدول المتقدمة[١٠٢]، ولتقويم السياسة الضريبية المصرية تتناول الدراسة سمات السياسة الضريبية ثم مقترحات تنمية الصادرات وذلك في مطلبين متتابعين علي النحو التالي:

### المطلب الأول

### سمات السياسة الضريبية المصرية في مجال التصدير

تميزت السياسة الاقتصادية عموماً والسياسة الضريبية في مجال التصدير فى مصر خصوصاً بانخفاض مستوى أدائها في الإصلاح الاقتصادي والضريبي، ودليل ذلك المستوي المتدني لمصر في قائمة البلدان المصدرة في العالم، ويرجع ذلك إلي ضعف التنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية للبلد وعدم مرونة القانون الضريبي في التفاعل مع المستجدات

---

(١٠١) مثبت في:

-Roberta Piermartini, ERSD, **The Role of Export Taxes in the Field of Primary Commodities**, op cit, p. 23-24.

(١٠٢) راجع موقع وزارة التجارة والصناعة علي شبكة الانترنت علي الرابط التالي:

-http://www.mti.gov.eg/affiliates/Foreign_Trade/GOIEC/GOIEC.htm.

والتطورات، إذ كان دورها يقتصربالدرجة الأولي على تحقيق أكبر قدر من الإيرادات الضريبية وذلك نتيجة عدة عوامل منها ما تلي ثورة ٢٥ يناير من أحداث أثرت علي قوة الاقتصاد خصوصاً في مجال السياحة والتصدير، ومنها عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في أعقاب تلك الثورة، ومنها ما يتعلق بالقوانين الضريبية التي لا تعطي حوافز كافية للتصدير وخصوصاً في مجال ضرائب الدخل، وعدم الاعتماد علي برامج لدعم التصدير متعددة كما هو الحال في البلدان المتقدمة في مجال التصدير.

ويبين الجدول التالي حجم الصادرات المصرية للخارج.

**جدول رقم (3)**

**بشأن إجمالي الصادرات المصرية السلعية القيمة بالمليون جنيه**

خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥ (خلال شهر أكتوبر مقارن)

| السنة | شهر أكتوبر |
|---|---|
| ٢٠٠٩ | 8,106 |
| ٢٠١٠ | 9,716 |
| ٢٠١١ | 11,945 |
| ٢٠١٢ | 10,555 |
| ٢٠١٣ | 10,642 |
| ٢٠١٤ | 10,090 |
| ٢٠١٥ | 11,290 |

المصدر: وزارة التجارة والصناعة المصرية، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، نشرة الصادرات الوطنية.

يلاحظ من هذا الجدول أن صادرات شهر أكتوبر لعام ٢٠١١ اعلي من مثيلاتها من باقي السنوات المبينة بالجدول، وهذا يعطي مؤشراً على ضعف السياسة الاقتصادية المصرية وعدم كفاءتها إلي جانب العوامل الأخرى في دعم التصدير وزيادته، بل وصل الأمر لتراجع

الصادرات المصرية من عام إلي عام، وهذا يحتاج إلي إعادة النظر في سياسات التصدير، ومعرفة المعوقات المؤثرة علي التصدير ومحاولة علاجها.

وقد بلغ حجم الصادرات المصرية الإجمالية خلال عام ٢٠١٦ مبلغ وقدره ٧١ و ٢٠٤٠٨ مليون دولار، وبلغ خلال عام ٢٠١٧ مبلغ وقدره ٩١ و ٢٢٣٩١ مليون دولار بمعدل نمو ٧٢ و٩%([١٠٣]) وهذا مؤشر جيد لتحسن الصادرات المصرية خلال هذين العامين.

ويبين الجدول التالي أكبر الدول التي يتم التصدير إليها

**جدول رقم (٤)**

**بشأن إجمالي الصادرات المصرية (أكبر ثلاثون دوله) بالمليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥ (شهر أكتوبر مقارن)**

| الدولة | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | ٦١٦ | ٧٥٥ | 1,030 | 732 | 850 | 889 | 1,107 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 564 | 618 | 702 | 822 | 704 | 591 | 892 |
| تركيا | 278 | 478 | 661 | 535 | 776 | 725 | 769 |
| ايطاليا | ٤٢٢ | ٦٧٦ | ٥٧١ | ٤٧٦ | ٦٥٩ | ٥٤٦ | ٤٧٨ |
| ليبيا | ٥٠٨ | ٦١٢ | ٣٣١ | ٦٢٥ | ٥٣٠ | ٤٨١ | ٣٥٥ |
| الإمارات العربية المتحدة | ٢٩٨ | ٣٣١ | ٣١٥ | ٢٨٥ | ٥٢٥ | ٤٥٨ | ٦٨٤ |
| فرنسا | ٢٢٩ | ٣١٣ | ٤٤٧ | ٤٤٣ | ٥٦٨ | ٣٨٢ | ٤٣٠ |
| بريطانيا وشمال ايرلندا | ٣٤٩ | ٣٢٤ | ٣٥٨ | ٤١٠ | ٣٦٠ | ٣٦٦ | ٤٤٧ |
| سوريا | ٣٥٩ | ٣٣١ | 1,022 | 236 | 174 | 149 | 131 |
| العراق | ١٥١ | ١٩٢ | ٣١٣ | ٣٣٠ | ٤٩٠ | ٣٥٩ | ٣٤٢ |
| اسبانيا | ٢٠٧ | ٥٢٥ | ٣٧٣ | ٢٧٣ | ٢٩١ | ٢٩٥ | ١٨٨ |
| لبنان | ١٩٦ | ٢١١ | ٤٠٤ | ٥٠١ | ٢٩٧ | ٢٣٧ | ٢٧٣ |
| ألمانيا الاتحادية | ١٥٣ | ٢٣٠ | ٣١٢ | ٢٨٩ | ٣٠٤ | ٢٩٩ | ٢٩٦ |

([١٠٣]) المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - وزارة التجارة والصناعة.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جنوب إفريقيا | ١١ | ٣٢٨ | ٨٣١ | ٤٨٤ | ٣٩ | ٣٩ | ١٤٧ |
| السودان | ٣١٤ | ٢٦٤ | ٢٦٣ | ١٧٧ | ٢٤٦ | ١٦٥ | ٤٠٤ |
| الأردن | ١٨٤ | ٢١٧ | ٢٦٩ | ٢٥٧ | ٢٤٩ | ٢٨١ | ٢٨٢ |
| المغرب | ٢٢٠ | ٢٠٠ | ٢٨٨ | ١٢٤ | ٢٣٨ | ٢٥٠ | ٢١٤ |
| كندا | ٢٢ | ٦٧ | ٢٥ | ٣٦٣ | ٢٤٩ | ٣٥٨ | ٣٧٥ |
| الجزائر | ٢٠٩ | ١٠٥ | ١٦٨ | ١٦٨ | ٢٤٩ | ٢٩٤ | ٢٤٧ |
| سويسرا | ٣٨٨ | ٢٧٠ | ١٥٩ | ٣١٠ | ٢٨ | ١٧ | ٢٥ |
| بلجيكا | ٩٩ | ١٨٢ | ١٧٢ | ١٤٠ | ٨٣ | ٢١٤ | ١٤٨ |
| الكويت | ٩٢ | ٧٠ | ١٣٢ | ١٢٨ | ١٢٨ | ١٤١ | ٣٣٧ |
| كينيا | ٧٠ | ٢١٣ | ١٣٥ | ١١٤ | ١١٥ | ١٥٦ | ١٩٨ |
| الصين الشعبية | ١٨٢ | ١٥٠ | ١١١ | ١٦٠ | ٨٢ | ١٠٠ | ٧٥ |
| هولندا | ٣٢٥ | ٨٧ | ١١٦ | ٧١ | ١٠٧ | ١٣٤ | ١١١ |
| الجمهورية اليمنية | ١١٨ | ١٤٠ | ١١٨ | ٩٥ | ١٤٥ | ١١٨ | ١٧٣ |
| الهند | ٩٦ | ١٣٣ | ١٣١ | ١٣٢ | ١٦٤ | ٨٩ | ١٦٠ |
| قطر | ١٣٧ | ٨١ | ١٢٠ | ٨٥ | ٩٩ | ١٠٣ | ٢٢٦ |
| تونس | ٩٧ | ٧١ | ٨٤ | ١٩٨ | ٢٠٨ | ٧٣ | ٨١ |
| باكستان | ٤٤ | ٥٨ | ١٥١ | ٨٧ | ٦٤ | ٥٥ | ١٠٧ |

المصدر: وزارة التجارة والصناعة المصرية، الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، نشرة الصادرات الوطنية(١٠٤).

ويلاحظ من الجدول السابق والذي يُبين أكبر ثلاثون دولة مستقبلة للصادرات المصرية(١٠٥) أن حجم هذه الصادرات ضعيف، ولا يرقي إلي ما يصبوا إليه الاقتصاد المصري

(١٠٤) متاح علي شبكة الانترنت علي الرابط التالي:

- http://www.goeic.gov.eg/STATIsticsMONTHINDEX.ASP

في مجال الصادراتغيرالبترولية، كما انه يمكن وضع سياسات مناسبة للتوسع في هذه الأسواق من خلال تنمية القدرة التنافسية للمنتج المصري من ناحية الجودة والسعر، وبالتالي تظل تنمية الصادرات الصناعية والصادرات غير البترولية هيإحدى التحدياتالتييجبالتغلبعليهامنخلالإزالةالمعوقاتأمامالقطاع الصناعيوفتحأسواقجديدةللصادراتالمصرية.

ويلاحظ على السياسة الضريبية المصرية في مجال الصادرات أنها قد اعتمدت في مجال تحفيز ودعم الصادرات علي الإعفاءات الضريبية في مجال الضرائب غير المباشرة (ضرائب القيمة المضافة والضرائب الجمركية)، ولم تتضمن قوانين الضرائب المباشرة كضرائب الدخل حوافز خاصة أو معاملة تمييزية لأنشطة التصدير علي النحو الذي سبق عرضه في موضع سابق من البحث.

ومع ذلك فإن السياسة الضريبية تعمل إلى جانب السياسات الأخرى في اتجاه تنمية الصادرات ودعمها وذلك باعتبارها أحد عناصر السياسة الاقتصادية للدولة تؤثر وتتأثر بتطور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وبالتالي تتفق أهداف السياسة الضريبية مع أهداف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

فيما يتعلق بفرض ضرائب على الصادرات في مصر فلم يرد نص في قوانين الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ما يفيد وجود ضرائب تفرض علي أي سلعة تصدرها مصر، كما لم تتضمن الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٥ /٢٠١٦ في جانب الإيراد أي بنود تفيد وجود حصيلة من الضرائب علي الصادرات.

---

([١٠٥]) تجدر الإشارة انه خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ م احتلت الإمارات المرتبة الأولي في قائمة أهم الدول المستوردة من مصر بقيمة ٤٠. ٢ مليار دور خلال عام ٢٠١٧، وتليها تركيا في المرتبة الثانية في قائمة أهم الدول المستوردة من مصر بقيمة ٨٩ .١ مليار دولار خلال عام ٢٠١٧ وبالتالي فهي أسواق واعدة للصادرات المصرية، المصدر: الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات وزارة التجارة والصناعة. التقرير الربع سنوي اتجاهات الصادرات ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦.

## المطلب الثاني
## مقترحات دعم وتنمية الصادرات في مصر

تتناول الدراسة بعض المقترحات التي يراها الباحث مناسبة لدعم وتنمية الصادرات المصرية خصوصاً في مجال الصادرات الصناعية التي تحتدم فيها المنافسة الدولية، وتنقسم هذه المقترحات إلي جانبين جانب متعلق بالسياسة العامة لتنمية الصادرات والجانب الآخر متعلق بالسياسات الضريبية لتنمية الصادرات، وذلك علي النحو التالي:

**الفرع الأول:** مقترحات في مجال السياسة العامة لدعم التصدير.
**الفرع الثاني:** مقترحات في مجال السياسة الضريبية لدعم التصدير.

### الفرع الأول
### مقترحات في مجال السياسة العامة لدعم وتنمية التصدير

من أهم المقترحات في هذا المجال ما يلي:

١- العمل على حل المشاكل البيروقراطية والقضاء عليها وتنشيط الأسواق، والسعي نحو أسواق جديدة وتشجيع الصناعات المصرية وتطويرها وزيادة حجم الصادرات المصرية ورفع القدرات التنافسية لها لتتمكن من النفاذ إلى الأسواق الأوربية والأسيوية وغيرها، من خلال الاستغلال الأمثل للمزايا التي تقدمها الاتفاقيات التجارية، كذا أهمية استغلال الفرص المتاحة في السوق الأفريقية الواعدة لإشباع احتياجاتها من الصادرات المصرية، وتعميق الارتباط والتكامل مع الأسواق العربية سعياً للسوق العربية المشتركة

٢- ضرورة أن يكون هناك نوعان من السياسات: الأولي قصيرةالأجل تعمل على تعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة واستغلال مواطن القوة الحالية في الاقتصاد المصري

للوصول إلى تشغيل الطاقة التصديرية الحالية بالكامل. والثانية طويلة الأجل تعمل على زيادة الطاقة التصديرية من السلع القائمة بالفعل، وتنويع هيكل السلع و زيادة جودتها .وتظهرآثار النوع الأول من السياسات خلال مدى قصير مقداره سنتان،بينما يستغرق تحقيق أهداف النوع الثاني وقتا أطول(من خمس إلي سبع سنوات.)

٣- تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للتمويل الموجه للتصدير، حيث إن تنافسية المنتجات يمكن رفعها بتخفيض الأعباء المالية المرتبطة بها،ويمكن التكفل بهذا الإجراء من خلال إدراجه في إطار الصندوق الخاص ل دعم الصادرات بشرط أن يزود بأموال معتبرة(١٠٦).

٤- زيادة مخصصات دعم الصادرات بالموازنة العامة، حيث بلغت مخصصات دعم تنشيط الصادرات المصرية نحو٢٦٠٠مليون جنيه بموازنة السنةالمالية٢٠١٥/٢٠١٦(١٠٧)، تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتري الدراسة مضاعفة هذه المخصصات مع وضع برامج وخطط مدروسة لها كي تتحقق الأهداف المرجوة منها ومن أبرزها تحقيق نمو مطرد في الصادرات المصرية.

٥- تنويع برامج الدعم والاستفادة من الخبرات الدولة الناجحة في مجال دعم الصادرات.

٦- تبسيط إجراءات التصدير إلي أدني ما يمكن، من أجل تخفيض العجز في الميزان التجاري وعلاج مرض مزمن في جسد الاقتصاد المصري يتمثل في الخلل المستمر في ميزان المدفوعات، وإزالة كل المعوقات أمام القطاع الصناعي والسعي نحو فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية.

---

(١٠٦) راجع: بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٠ -٢٠٠٥** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير – جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ٢٠١١، ص ٦٧.

(١٠٧) المصدر: البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة (مصر) للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، ص ٦٢، متاح علي الموقع الاليكتروني لوزارة المالية المصرية علي شبكة الانترنت علي الرابط التالي:

- http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/Financial-Statement2015-2016.pdf

## الفرع الثاني
## مقترحات في مجال السياسة الضريبية لدعم وتنمية التصدير

من أهم أدوات السياسة الضريبية لتشجيع الصادرات ما يلي:

١- تبسيط إجراءات منح وتطبيق الإعفاءات الضريبية، وتسهيل إجراءات استعادة ورد الضرائب على السلع والخدمات المصدرة.

٢- تخفيض نسبة معينة من الضرائب المفروضة علي دخل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الناتجة من أنشطة التصدير، وذلك بتقرير معاملة ضريبية خاصة أو تخفيض سعر الضريبة على الأرباح الناتجة عن مزاولة أنشطة التصدير.

٣- إعفاءات كاملة من الضرائب غير المباشرة (قيمة وجمارك) على الصادرات.

٤- تسهيل إجراءات الجمارك والضرائب من خلال التعامل مع جهة موحدة، واستثناء السلع المصدرة من الإجراءات الجمركية الاعتيادية.

٥- لا ينبغي تصميم السياسة الضريبية لتنمية الصادرات بمعزل عن جوانب السياسات الاقتصادية الأخرى (كالدعم النقدي للصادرات والتسويق، ...الخ) لتشجيع التصدير، حيث إنه لنجاح السياسة الضريبية في تحقيق أهداف تنمية الصادرات، ينبغي أن تعمل كافة جوانب السياسة الاقتصادية في نفس الاتجاه، وإلا فسوف تفشل السياسة الضريبية في تحقيقها حيث انه يصعب فصل دور السياسة الضريبية عن جوانب السياسة المالية الأخرى.

## الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوعاً مهماً وحيوياً لاقتصاديات الدول بصفة عامة والاقتصاد المصري بصفة خاصة نتيجة للعثرات التي يمر بها الاقتصاد المصري حالياً وهو موضوع السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، حيث إن السياسة الضريبية من العوامل المؤثرة في مجال التصدير.

وقد تضمنت الدراسة بحث ماهية السياسة الضريبية في المبحث الأول منها من خلال بيان مفهوم السياسة الضريبية من حيث تعريفها وتطورها وسماتها، وبيان أهداف السياسة الضريبية المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبيان أسلوب إعداد السياسة الضريبية من خلال تحديد الهدف من وضع السياسة الضريبية والبدائل المناسبة من السياسات، وتحليل تلك البدائل، وصولا إلى اختيار السياسة المناسبة.

وتناول المبحث الثاني من الدراسة بحث أثر السياسة الضريبية على التصدير من حيث بيان أهمية التصدير للاقتصاد القومي متضمنا تحديد مفهوم التصدير وأنواعه وفوائده، وبيان أثر السياسة الضريبية علي التصدير من خلال بحث دور الحوافر الضريبية في تحفيز التصدير، ودور الضرائب كوسيلة للحد من الصادرات، مع التعرض للآثار الاقتصادية لفرض الضرائب علي الصادرات من حيث تأثير ضرائب التصدير علي الأسعار العالمية، وتأثيرها الصادرات من المواد الخام، وأثر ضرائب التصدير علي دخل الأسر الفقيرة.

وتناول المبحث الثالث من الدراسة تقييم السياسة الضريبية في مجال التصدير في مصر، من خلال بيان سمات تلك السياسة، وعرض مقترحات تراها الدراسة مناسبة في مجال تنمية الصادرات، منها مقترحات في مجال السياسة العامة لدعم وتنمية التصدير، ومنها مقترحات في مجال السياسات الضريبية لدعم وتنمية التصدير.

**نتائج الدراسة:**

أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج من أهمها ما يلي:

١- ان السياسة الضريبية مرتبطة بمعطيات النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتمثل أداة تستخدمها الدولة وتكيفها لتحقيق برامج محددة، وتنفيذ الخطط الاقتصادية المناسبة.

٢- السياسة الضريبية تعد عاملاً مؤثراً على الصادرات إيجابا وسلباً حسبما يراه ويقرره واضعوها تحقيقاً للأهداف العامة التي تسعي تلك السياسة إلى تحقيقها.

٣- فرض ضرائب على الصادرات يعد قيداً على التصدير.

٤- ضرائب التصدير تؤثر على الأسعار العالمية.

٥- ضرائب التصدير على المواد الخام تؤثر بالإيجاب على القدرة التنافسية للمنتج الصناعي المحلي.

٦- ضرائب التصدير تؤثر علي دخل الأسر الفقيرة.

٧- السياسة الضريبية المصرية في مجال الصادرات تحتاج إلي المزيد من الدعم والقوة في مجال حوافز التصدير حتى تحقق الأهداف المرجوة منها، ومن أهم تلك الأهداف تحقيق نمو مطرد في الصادرات المصرية من حيث كمية الصادرات وجودتها وخصوصاً فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية.

**التوصيات:**

**من أبرز التوصيات التي تأمل الدراسة في تحقيها ما يلي:**

١- تصميم السياسة الضريبية لتعمل إلى جانب السياسات الأخرى لدعم التصدير (كالدعم النقدي، والتسويق، وتحسين جودة المنتج...) بحيث تكون متوافقة وغير متعارضة للوصول إلى نتيجة واحدة مشتركة وهي تنمية الصادرات وتحسين العائد منها بما يخدم الاقتصاد القومي.

٢- تبسيط إجراءات منح وتطبيق الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتسهيل إجراءات رد الضرائب على السلع والخدمات المصدرة.

٣- ضرورة إعفاء دعم الصادرات من الخضوع للضريبة على الدخل وعدم دخوله ضمن وعاء الضريبة، وذلك بهدف تحقيق المزيد من الدعم للأنشطة التي توجه

إنتاجها للتصدير، وتقترح الدراسة لذلك النص على إعفاء دعم الصادرات من ضريبة الدخل وذلك للمساهمة في تنمية قدرة المصدرين التنافسية في مجال التصدير.

٤- استخدام أكثر من برنامج من البرامج التي تستخدم لدعم الصادرات والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

## المراجع

### أولا- المؤلفات بالغة العربية:

#### ١- الكتب:

١- د. إسماعيل عبد الرحيم شلبي، **اقتصاديات المالية العامة**، حقوق الزقازيق، د. ت.

٢- د. السعيد محمد شعيب، **دراسة انتقالية لأحكام التشريع الضريبي (الضريبة الموحدة، الضريبة على أرباح الشركات)**، د. ن، ٢٠٠٠.

٣- د. السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٣.

٤- د. المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، ٢٠٠١.

٥- د. أمين عبد الفتاح سلام، **السياسة الضريبية للدول المتخلفة**، دار النهضة العربية، ١٩٧٠,

٦- ثامر البكري، **التسويق (أسسومفاهيممعاصرة)**،داراليازوريالعلميةللنشروالتوزيع،عمان،الأردن،الطبعةالعربية،2006 .

٧- د. جمال الدين أبو بكر محمد حامد، **دور السياسة الضريبية في التوزيع القطاعي للاستثمارات في مصر**، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس، ٢٠٠٩.

٨- د. جودةعبدالخالق،**الاقتصادالدولي**،دارالنهضة،القاهرة،.1983

٩- د. حامد عبد المجيد دراز، **السياسة المالية**، مركز إسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٠- د. حامد عبد المجيد دراز، د. سعيد عبد العزيز عتمان، **النظم الضريبية**، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ١٩٩١.

١١- رضوانالمحمودالعمر،**التسويقالدولي**،داروائللللنشروالتوزيع،عمان،الأردن،الطبعةالأولى، 2007.

١٢- د. رمضان صديق محمد، **الوجيز في المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، د. ت.

١٣- د. سعيد الخضري، **النظرية الاقتصادية الغربية - الجزء الرابع - الاقتصاد المالي - دراسة في دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٤- د. سعيد عبد العزيز عتمان، **النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٥- د. سعيد عبد العزيز عتمان، د. شكري رجب العشماوي، **اقتصاديات الضرائب (سياسات - نظم - قضايا معاصرة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

١٦- د. سعيد عبد المنعم محمد، **دراسات في المحاسبة الضريبية**، د. ن، ٢٠٠٥.

١٧- د. سيدعبدالمولي،**الماليةالعامة**،دارالفكرالعربى،1975.

١٨- د. صلاح حامد، **الوسيط في شرح أحكام قانون الضريبة علي الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، دراسة مقارنة**، دار النهضة العربية القاهرة، ٢٠١٤.

١٩- د. عبد الباسط وفا محمد، **شرح أحكام قانون الجمارك - دراسة فقهية قضائية**، دار النهضة العربية، القاهرة، د. ت.

٢٠- د. عبد الحفيظ عبد الله عيد، د. عرفات التهامي إبراهيم، **مالية الدولة**، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠١/٢٠٠٢.

٢١-د. عبد الرحمن يسري أحمد، **دور الدولة في مصر في تنمية الصادرات في إطار الظروف المعاصرة**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الحادي والعشرين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، أكتوبر، ١٩٩٩.

٢٢-د. عبد الكريم صادق بركات، د. يونس أحمد البطريق، **المالية العامة**، الدار المصرية الحديثة، الإسكندرية، ١٩٨٢

٢٣- د. عبد الله الصعيدي، **الضرائب والتنمية دراسة لدور الضرائب علي الدخل في تمويل الإنفاق العام في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.

٢٤- د. عبد الهادي محمد مقبل، **الإعفاءات للأعباء المعيشية والعائلية بين الجمود والتطوير - دراسة في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

ـــــــــ،**نظرية الضريبة**، مكتبة جامعة طنطا، ٢٠٠٣.

٢٥- د. علي لطفي، د. محمد رضا العدل، **اقتصاديات المالية العامة**، د. ن، القاهرة ١٩٨٧.

٢٦- فريدالنجار ،**التصديرالمعاصروالتحالفاتالإستراتيجية**،الدارالجامعية،الإسكندرية،2008.

٢٧- د. ماجدة أحمد إسماعيل شلبي، **المالية العامة واقتصاديات الرفاهية ودور الدولة في تحقيق الكفاءة التخصصية للموارد**، حقوق بنها، ٢٠١٢.

٢٨- د. محمد دويدار، د. أسامة الفولي، **النظام الضريبي بين النظرية والقانون المالي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٤ .

٢٩- محمد سعيد أوكيل، **اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤.

٣٠- د. نبيل الروبي، **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، د.ت.

٣١- نظام موسى سويدان،**التسويق المعاصر(بمفاهيم جديدة طرأت بعدعامي 2004 و 2007)**،دارالحامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، الطبعةالأولى، 2010 .

**٢- الرسائل العلمية:**

**أ- رسائل الدكتوراه:**

١- د. إسماعيل فاروق كامل، **الآثار المالية لتطبيق الضريبة الموحدة في مصر - دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي**، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس، ,٢٠٠٩

٢- د. صلاح حامد، **التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية الاقتصادية ودور السياسة الضريبية في تحقيقه - دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس، ٢٠١٤.

٣- د. عبد الهادي محمد مقبل، **دور الضرائب غير المباشرة في تنمية اقتصاديات الدول الآخذة في النمو مع التطبيق على مصر**، رسالة دكتوراه، حقوق طنطا، ١٩٨٨.

٤- د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، رسالة دكتوراه، ٢٠١٤، نشرت بدار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤.

٥- د. مني عبد الشافي توفيق، **السياسة الجمركية ومدي تحقيقها للعدالة الضريبية – دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه، حقوق الزقازيق، ١٩٩٦.

**ب- رسائل الماجستير:**

١- الجبارية كحيلي، **دور إستراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي دراسة حالة مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور –طولقة بسكرة**، رسالة ماجستير، **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ٢٠١٥,

٢- بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٠ –٢٠٠٥**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير – جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ٢٠١١,

٣-بلال حميد، **السياسة الضريبية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥.

٤- حمشه عبد الحميد، **دورتحريرالتجارةالخارجيةفيترقيةالصادراتخارجالمحروقات فيظل التطوراتالدوليةالراهنة –دراسةحالةالجزائر**، رسالة ماجستير، كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير – جامعةمحمدخيضربسكرة، الجزائر، ٢٠١٣.

٥- دلال عيسى موسي مسيمي، **السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية – فلسطين، ٢٠٠٦.

٦- شريف رفاعي عبد الحميد، **دور الإعفاءات الضريبية وتأثيرها في اتخاذ قرارات الاستثمار في مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٧م**، رسالة ماجستير، تجارة عين شمس، ٢٠٠٢.

٧- مؤيد ساطي جودت حمد الله، **دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٥.

**ثانياً-المؤلفات باللغة الأجنبية:**

**أ- مراجع باللغة الانجليزية:**

١-Antoine Bouet and David Laborde, **The economics of export taxation: a theoretical and CGE-approach contribution.** Available online at: http://graduateinstitute.ch/webdav/site/international_economics/shared/international_economics/publications/working%20papers/2013/HEIDWP08-2013

٢-Charles K. Rowley, **The political Economy of the Minimal State**, Edward Elgar, United Kingdom, 1996.

٣-Diane LIM ROGERS and Alan WEIL, **Welfare Reform and The Role of tax policy**, National Tax Journal, (September 2000), Vol. L111, No.3, Part .1.

٤-Dolan (Edwin G.) & Lindsey (David E.), **Economics The Dryden Press**, 1991.

٥-Editor Howell H, **Taxing, The Financial Sector, Concepts, Issues, and Practices**, Editor Howell H. Zee, International Monetary Fund, 2004.

٦-Friedrich Heinemanny and Tanja Hennighausen, **Don't Tax Me? Determinants of Individual Attitudes Toward Progressive Taxation**, Discussion Paper No. 10-017,Center For European

Economic Research, March 2010, P.13. Available online at: ftp://ftp.zew.de/pub/zew-docs/dp/dp10017.pdf, Last viewed: 31.07.2016.

٧-Hidayat Amir, **Economic Impact Analysis of the 2012 Indonesia Mineral-Export Tax Policy: A CGE Approach**, Fiscal Policy Agency, Indonesia Ministry of Finance, The International Journal of Economic Policy Studies, Volume 8, 2013, Article 1. Available online at:http://mpra.ub.uni-muenchen.de/62669/, Last viewed: 1.08.2016.

٨-Ismail Arslan and Sweder van Wijnbergen, **Export Incentives, Exchange Rate Policy and Export Growth in Turkey**,The Review of Economics and Statistics, 1993, vol. 75, issue 1, pages 128-133 .

٩-Joelle Latina, Roberta Piermartini, Michele Ruta, **Natural Resources and Non-Cooperative Trade Policy,** World Trade Organization Economic Research and Statistics Division, 2011.

١٠-Martin Feldistein, **The Effects of Taxation on Capital Accumulation**, National Bureau of Economic Research, 1987.

١١-McCalla, A.F., and T.E. Josling, **Agricultural Policies and World Markets** , New York: MacMillan Publishing Company, 1985.

١٢-Mohamad F. Hasan, Michael R. Reed and Mary A. **Marchant, Effects of an Export Tax on Competitiveness: The Case of the Indonesian Palm Oil Industry**, JOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT, Volume 26, Number 2, December 2001.

١٣-Olga Solleder, **Trade Effects of Export Taxes**, Graduate Institute of International and Development Studies Working Paper No: 08/2013.

١٤-Price Water House, **V.A.T in The Single Market**, Price Water House, London, 1993.

١٥-Roberta Piermartini, ERSD, **The Role of Export Taxes in the Field of Primary Commodities**, World Trade Organization Geneva, Switzerland, 2004.

١٦-Shirley Dennis, Escoffier Karen A. Fortin, **Taxation for decision Makers**, Pearson Prentice hall, 2006.

١٧-Simon James and Christopher, **The Economics of taxation**, Prentice Hall, 2000.

١٨-Simon. James & Christopher Nobes, **The Economic of taxation, principles, policy and practice**, seventh Edition Pearson Education Ltd Prentice Hall, Edinburg, 1999 / 2000.

١٩-Stephen V. Marks , Donald F. Larson & Jacqueline Pomeroy,**Economic Effects of Taxes on Exports of Palm Oil Products,** Bulletin of Indonesian Economic Studies, Volume 34, 1998 - Issue 3, p .37-58.

٢٠-Takamasa Akiyama, **Is there a case for an optimal export tax on perennial crops?,** World Bank, Policy Research Working Paper, International Trade, InternationaEconomics Department, WPS 854, Washington, D.C.

٢١-Vito Tanzi and Howell Zee, **Tax policy for Developing Countries**, Economic Issues Series, No 27, (IMF), Washington, USA, March 2001.

**ب- مراجع باللغة الفرنسية:**

١-Brigtte Neel et Bernsrd plagnet **"La Fiscalite Du Commerce Exterieur TVA Droit de Douane"** Ed,Economica, 1993.

٢-Jean Bouquet "**La TVA et Le Commerce"** imprime en Belgique, Maison D edition, 1968.

٣-Kada Akacem, **comptabilities, nationale**, opu, Alger, 1990.

٤-M. DASSESSE et P. MINNE**, Droit fiscal, Principes généraux et impôts sur les revenue**, Précis de la Faculté de droit de l'Université Libre de Bruxelles, Bruylant, 2001.

**ثالثاً- مواقع الانترنت الرسمية:**

١- وزارة التجارة والصناعة، الرابط:

- http://www.mti.gov.eg/contacts.htm 2

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الرابط:

-http://www.capmas.gov.eg

٣- وزارة المالية المصرية، الرابط:

- http://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/Home.aspx

٤- مصلحة الجمارك المصرية:

-http://www.customs.gov.eg/